الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية

U UniversitéMohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Scienceséconomique:Département

العنوان

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

- دراسة حالة شركات التأمين-

إعداد الطالبة:
سلطاني فاطمة

إشراف الأستاذ:
د. صلاح محمد

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
1- حدوباي أسماء	استاذ مساعدأ	رئيسا
2- صلاح محمد	استاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
3- بنابي فتيحة	استاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية

2017-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

الدرع الواقي و الكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم

وسام الاستحقاق، أنت أبي العزيز أطال الله عمرك، رمز العطاء و صدق الآباء ،

إلى من ينتمي لساني نطقها، ترفرف العين لوحشتها،

إلى التي رقت عيناها دمعا انتظارا وشوقا لترى لي غدا أفضل إلى أولى الناس بصحبتي ونور

دربي وبالصبر عن المشتقات حملتني، ولدتني بأيدي الآلام ربتني،

إلى ذروة العطف و الوفاء، لكي أجمل حواء ،أنت أمي الغالية والحبيبة أطال الله في عمرك.

إلى الذخر العامر لأخواتي وإخواني الأعزاء

رزيقة،صورية،سميرة، علي، إبراهيم، يوسف أرجو التوفيق من القادر لهم جميعا.

فاطمة

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الشاكرين، ونشكره شكر الحامدين، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين، اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.....

وعرفانا منا بالجميل اتجاه من ساهم من

قريب أومن بعيد في انجاز مذكرتي هاته أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف: صلاح محمد الذي صبر معي لاتمام هذا العمل بالرغم من كل الصعوبات والمشاكل التي واجهتني.

مع فائق الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذة حدباوي أسماء والتي لم تبخل علينا بمساعدتها وتوجيهاتها ونصائحها القيمة.

و إلى السيد : بشيري بلقاسم مدير وكالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT الذي لم يبخل علينا بمساعدته، وإلى محافظ مكتبة جامعة سطيف السيد بورنان الذي لم يبخل علينا أية مساعدة كانت، والى طلبة وطالبات التأمينات لجامعة سطيف على جميع الشروحات التي تم تقديمها لي،والى جميع الاساتذو الذين تواصلت معهم عبر الايمايل كل واحد باسمه شكرا.

والى كل من ساهم في ترقية وإثراء البحث العلمي.

والشكر الجزيل إلى اللجنة التي ستناقش هذا العمل وعلى مجهوداتهم لمتابعة الاخطاء الموجودة فيها، وهذا لاثراء العمل وترقيته.

فاطمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـــوى	الصفحة
تشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**II**
فهرس الجداول والأشكال	**IV**
مقدمة عامة	**أ- ط**
الفصل الأول: قنوات تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في المؤسسات المالية غير المصرفية	**02**
تمهيد	02
المبحث الأول: أهمية النظام المالي في الاقتصاد.	**03**
المطلب الاول: مفهوم النظام المالي.	03
المطلب الثاني: مكونات ووظائف النظام المالي	04
المبحث الثاني: قنوات تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية في النظام المالي.	**07**
المطلب الاول: قنوات تمويل النظام المالي قنوات تمويل النظام المالي.	07
المطلب الثاني: قنوات تعبئة المدخرات في مؤسسات المالية المصرفية (النقدية).	09
المطلب الثالث: قنوات تعبئة المدخرات في مؤسسات المالية غير المصرفية (غير النقدية).	11
المطلب الرابع: الفرق بين مؤسسات المالية والمؤسسات المالية غير مصرفية	12
المبحث الثالث: أهمية مؤسسات التأمين في الاقتصاد.	**13**
المطلب الأول: مصادر أموال مؤسسة التأمين.	13
المطلب الثاني: الاستثمار في شركة التأمين.	16
المطلب الثالث: آلية عمل (قنوات) شركة التأمين.	17
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع شركات التأمين في الجزائر في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية	**28**
تمهيد	28
المبحث الأول: دراسة تحليلية للشركات التي تنشط في قطاع التأمين في الجزائر.	**29**
المطلب الاول: دراسة مسحية للشركات التي تنشط في قطاع التأمين	**29**
المطلب الثاني: تحليل نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	**30**
الفرع الأول: تحليل تطور إنتاج قطاع التأمين في الجزائر	30
الفرع الثاني: تطور حجم التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين للفترة (2001-2014)	44
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في شركات التأمين بالجزائر.	**52**
المطلب الأول: تحليل واقع تعبئة المدخرات في الاقتصاد الجزائري.	52
المطلب الثاني: أهمية الادخار في شركات التأمين في الاقتصاد الجزائري.	55
المطلب الثالث: دور مؤسسات التأمين في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.	58
خلاصة الفصل الثاني	**62**
خاتمة عامة	**63**
قائمة المراجع	**69**
قائمة الملاحق	**75**

فـــهـــرس
الجـــداول
والأشكـــال

أولا: فهرس الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة بين مؤسسات المالية والمؤسسات المالية غير مصرفية	12
(2-1)	رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2001-2014)	32
(2-2)	تطور انتاج حسب الفروع الفترة (2001-2004)	34
(2-3)	تطور إنتاج حسب المؤسسات الفترة (2001-2004)	35
(2-4)	تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2005-2009)	37
(2-5)	تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2005-2009)	39
(2-6)	تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2010-2014)	41
(2-7)	تطور إنتاج حسب المؤسسات الفترة (2010-2014)	43
(2-8)	التوظيفات المالية للفترة (2001-2002)	46
(2-9)	التوظيفات المالية للفترة(2005-2006)	47
(2-10)	التوظيفات المالية لسوق التأمين الجزائرية حسب الأصناف للفترة 2005-2006	48
(2-11)	التوظيفات المالية لسوق التأمين الجزائرية حسب الأصناف للفترة 2007-2010	49
(2-12)	التوظيفات المالية للفترة 2011-2014	50
(2-13)	التوظيفات المالية لسوق التأمين الجزائري حسب الأصناف للفترة2011-2014	51
(2-14)	مدخرات القطاع العائلي	53
(2-15)	رصيد الموازنة العامة	55
(2-16)	حجم المدخرات المعبئة من طرف وعاء التأمينات على الأشخاص	57
(2-17)	تطور قطاع التأمين الجزائري في تمويل التنمية–معدل الاختراق- للفترة2001-2004	59
(2-18)	تطور قطاع التأمين الجزائري في تمويل التنمية –معدل الاختراق- للفترة2005-2008	59
(2-19)	تطور قطاع التأمين الجزائري في تمويل التنمية –معدل الاختراق- للفترة(2009 - 2014).	60
(2-20)	نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014	61

ثانيا: فهرس الأشكال.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	قنوات التمويل المباشر	8
(1-2)	قنوات التمويل شبه المباشر	8
(1-3)	قنوات التمويل غير المباشر	9
(1-4)	آلية توظيف الاموال في شركات التأمين	22
(2-1)	شركات التأمين الناشطة بالجزائر	29
(2-2)	تطور رقم أعمال التأمين خلال الفترة 2001-2014	32
(2-3)	تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2001-2004)	34
(2-4)	تطور إنتاج حسب المؤسسات الفترة (2001-2004)	36
(2-5)	تطور إنتاج حسب الفروع للفترة (2005-2009)	38
(2-6)	نسبة تطور مساهمة التأمين في الاقتصاد للفترة (2001 -2014)	57
(2-7)	تطور قطاع التأمين الجزائري في تمويل التنمية –معدل الاختراق للفترة (2001-2014)	60
(2-8)	نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014	61

مقدمة عامة

تمهيد:

تعتبر مؤسسات المالية غير المصرفية من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة لما لها من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما يمثل إنتاجها من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول. وتتجلى أهمية المؤسسات المالية غير مصرفية خاصة شركات التأمين في الدور المزدوج الذي يؤديه نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال توفير للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة وتجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة.

ولقد تولد لشركات التأمين نشاط آخر ألا وهو النشاط المالي، الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فاعلة في النظام المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط من المؤمن لهم (تعبئة المدخرات) ثم توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، وهذا بحكم الفارق الزمني بين تحصيل هذه الأقساط ودفع التعويضات للمؤمن لهم حالة وجود خطر المؤمن عليه المنصوص في العقد، وهنا يبرز دور شركات التأمين في تمويل الاقتصاد.

ولقد بدأت الجزائر تدرك مكانة وأهمية نظام التأمين في اقتصادها، مما جعلها تمر بمرحلة الإصلاحات وسن قوانين تشريعية وتنظيمية، وهذا بغية حماية مصالح المؤمن لهم من جهة وضمان بقاء شركات التأمين من جهة أخرى.

والمسار التنموي للاقتصاد الجزائري في مجال التنمية المالية بين أن الجزائر تبنت نظامين ماليين، اولهما تمثل في كبح النظام المالي وكان ذلك نتيجة لظروف اقتصادية فرضت نفسها على متخذي القرار في تبنيه، وثانيهما نظام التحريري المالي بمراحله وهذا كان نتيجة لما نتج عن النظام الاول من مساوئ على الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتوفير الموارد المالية اللازمة لها، وهذا ما يطرح الكثير من التساؤلات حول قدرة المؤسسات المالية غير المصرفية خاصة مؤسسات التأمين في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري.

❖ **مشكلة الدراسة:**

إن تمويل التنمية الاقتصادية في الوضع العادي هام جدا خاصة في مجال زيادة معدل نمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي، كما يبين الواقع أن عدم قيام بدراسة مصادر التمويل سواء كان ذلك عن جهل أو تعمد هو خطأ فادح يؤدي إلى تبديد الموارد وسوء استخدامها، وعليه تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تُصاغ في التساؤل التالي:" **إلى أي مدى تساهم مؤسسات التأمين كنموذج للمؤسسات المالية غير مصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري؟**"

من خلال دراستنا لهذا من الموضوع، وفي ظل التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تندرج ضمن محتويات الدراسة وتخدم أهداف الدراسة، وتتمثل في:

1. هل يرتكز النشاط التأميني في تكوين رؤوس الأموال على النشاط التقليدي لمؤسسات التأمين؟
2. ما هي أهم القنوات التمويلية لمؤسسات التأمين للنشاط الاقتصادي في الجزائر؟

❖ **الفـرضـيـات:**

من أجل الإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيتين الفرعيتين التي تخدم التساؤل الرئيسي للدراسة، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل الفرضيتين فيما يلي:

1. تعمل مؤسسات التأمين في عملية تكوين رؤوس الاموال على تحصيل الاقساط وكذا على توظيفها للحصول على العائد من أجل توفير التمويل عن طريق الوساطة المالية.
2. يعد توظيف التكوين الرأسمالي لمؤسسات التأمين في الاقتصاد الجزائري هو أهم قناة تمويلية للنشاط الاقتصاد الجزائري.

❖ **أهميـة الدراســة:**

تنعكس أهمية دراستنا من خلال الأبعاد الأساسية التالية:

- **البعد الإقتصادي:** كون الجزائر كغيرها من الدول النامية تطمح إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بالاعتماد على موارد محلية والتي تتجلى في المدخرات المتأتية من شركات التأمين، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تحدثه هذه الموارد المالية الضخمة لشركات التأمين إذا ما استخدمت بكفاءة لتمويل التنمية الاقتصادية، والى أهمية تحديد مدى مساهمة شركات التأمين في الاقتصاد الوطني ؛
- **البعد الاجتماعي:** توفير الموارد المالية في الاقتصاد من شأنه ان يرفع من حركيته وبالتالي الزيادة في دخول أفراد المجتمع وبالتالي الحد من الآفات الاقتصادية الاجتماعية.

❖ **أهـدف الدراســة:**

يهدف البحث إلى دراسة دور مؤسسات المالية غير مصرفية في تعبئة المدخرات لتمويل التنمية وذلك بالتعرف على قنوات تعبئة المدخرات وقنوات التمويل المختلفة لتفعيل الاقتصاد الوطني الجزائري، كما يمكن إدراج بعض الأهداف لتحقيق ما يلي:

- توضيح دور المؤسسات غير مصرفية الجزائرية في تعبئة الادخارات لتسهيل دورها في تمويل التنمية الاقتصادية.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة في نشاط المؤسسات المالية الغير مصرفية خاصة مؤسسات التأمين في الاقتصاد الجزائري.

❖ **حـدود الدراســة:**

سوف نحاول دراسة موضوعنا هذا من خلال الالتزام بما يلي:

- **الحدود العلميــة:** من هذه الناحية سوف ندرس النظام المالي من جهة المؤسسات المالية غير المصرفية، وسوف يكون ذلك من خلال دراسة نشاط هذه الأخيرة من خلال التركيز على شركات التأمين؛
- **الحدود المكانية:** من هذه الناحية سنحاول دراسة موضوعنا في الاقتصاديات النامية، وسنسقط دراستنا على النظام المالي للاقتصاد الجزائري وذلك بالتركيز على مؤسسات التأمين؛

- **الحدود الزمانية:** سنعمد في دراستنا التركيز على الفترة 2001-2014 باعتبارها فترات ذات خصوصية من جوانب عدة، وفي مقدمتها مرحلة الإصلاحات التي قامت بها السلطات المركزية من خلال القانون 04/06 المعدل والمتمم لأمر 07/95 لتطوير القطاع التأميني من حيث التحكم في نشاطه وتفعيل أدائه والتحسين من كفاءته، ومن ثم مرحلة الإنعاش الاقتصادي، وقد بني تركيزنا على هذه الفترة الذي لم يكن عشوائيا بل نتيجة لما عرفته الجزائر من تطور ولو ضئيل في توظيف وتعبئة مدخرات شركات التأمين لتمويل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي.

❖ **منهجية الدراسة:**

إن طبيعة دراستنا هذه تفرض علينا البحث النظري حول طبيعة المفاهيم والخصائص المتعلقة بالنظام المالي واهم مكوناته ووظائفه من جهة، ومن جهة أخرى عن الدور الذي تلعبه مؤسسات التأمين كمؤسسة مالية غير مصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في الاقتصاديات الوطنية من الناحية النظرية ومن الناحية العملية في الاقتصاديات الاقتصاد الجزائري.

وعليه، فإن طابع الدراسة التي نقوم بها يقودنا إلى الاعتماد على منهجين أساسيين، هما:

1- **المنهج الاستنباطي:** والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية للدراسة، سواء تعلق الأمر بتحديد المفاهيمي لكل من النظام المالي أو مؤسسات التأمين كأحد مكوناته وذلك بالاعتماد على أدوات التحليل الاقتصادي، أو تعلق الأمر بالدراسة التحليلية للقوانين والتشريعات الخاصة بتطور وتحليل النشاط التأميني في الاقتصاد الجزائري وذلك بالاعتماد على أداة التوصيف؛

2- **المنهج الاستقرائي:** والذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني الجزائري في مجال التأمينات ومدى اهميته في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على أداة الإحصاء من خلال الرسوم البيانية.

❖ **دوافع اختيار الموضوع:**

هناك العديد من الدوافع منها ماهو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فالبنسبة للعوامل الذاتية تتمثل في ميولي إلى البحث في جانب التأمينات وكيف يمكن لشركات التأمين أن تقوم بعمليات الاقتطاع الأموال وكذا كيف يمكنها المشاركة في الاقتصاد، أما العوامل الموضوعية فتتمثل في الحاجة الملحة إلى البحث والتحليل في قنوات تعبئة مدخرات لشركات التأمين ومعرفة دورها في تمويل التنمية بشكل فعال ومؤثر خاصة في الفترة الأخيرة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري عدة تطورات أثرت على أدائها، إضافة إلى كون موضوع هذا البحث يندرج في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.

❖ **الدراسات السابقـة:**

انطلاقا من عدة دراسات، تمكنا من وضع المحاور الكبرى لدراستنا، والتي نشير إلى أهمها كما يلي:

<u>الدراسات التي تناولت المؤسسات المالية غير المصرفية:</u>

1-فادي محمود إبراهيم، دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير، 2007.

هدفها: إيجاد الجهة الوسيطة بين المؤسسات غير المصرفية والمشروعات الصغيرة

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- استخدام البنوك كجهات وسيطة بين المؤسسات غير المصرفية والمشروعات الصغيرة (نتيجة خبرتها في عملية التحصيل) مما ينفي الغرض من المشروع ويجعل البنك يتعامل مع المقترض على انه احد رجال الأعمال، وليس لتحقيق التنمية ومساعدته في الخروج من دائرة الفقر.
- أن الأموال التي تقوم المؤسسات غير المصرفية بتقديمها للمشروعات الصغيرة هي عبارة عن قروض أو منح من مؤسسات دولية أو دول أجنبية موجه لمشروعات محددة، تحددها هذه الجهات الخارجية، مما يعني أن المؤسسات غير المصرفية لا

تستطيع اختيار أو إقراض المشروعات التي تراها مناسبة بل إقراض المشروعات التي حددت من قبل الجهات الخارجية.

2-عز الدين موسى محمد، فاعلية رقابة بنك السودان على المؤسسات المالية غير المصرفية (2003-1999)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،الدراسات التجارية الخرطوم ،2007.

هدفها: تحديد أنماط الرقابة التي ينتهجها بنك السودان على المؤسسات المالية غير المصرفية.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- تعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية في السودان ممثلة في صناديق الضمان الاجتماعي وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات الاستثمار ذات تأثير كبير على الاقتصاد بما تقوم به من استثمارات ذات وزن نسبي كبير
- تأتي أهمية رقابة البنك المركزي في السودان على المؤسسات المالية غير المصرفية من كونها تمارس جزء من العمل المصرفي وتنافس نظيراتها من المؤسسات المصرفية
- هناك نمطين من أنماط الرقابة، نمط الرقيب الواحد ونمط الرقابة المتعددة وقد أختار السودان نمط الرقابة المتعددة ممثلة في رقابة بنك السودان ورقابة وزارة المالية ورقابة بعض الأجهزة المتخصصة الأخرى .على الرغم من أن قوانين وتشريعات بنك السودان المركزي ممثلة في قانون تنظيم العمل المصرفي للعام 1991م وتعديلاته اللاحقة ولائحة تنظيم عمل شركات الاستثمار لعام 2004م تخول له الصلاحيات الرقابية على المؤسسات المالية غير المصرفية الا أن الواقع يشير الى أن البنك المركزي لم يمارس الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية بالصورة المطلوبة وذلك من خلال استعراض الإجراءات الرقابية التي يقوم بها بنك السودان المركزي في مقابل المصارف وفي مقابل المؤسسات المالية غير المصرفية ومن خلال استطلاع

آراء العاملين بالإدارة العامة للرقابة المصرفية الذين رأى 71% منهم أن رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية غير المصرفية ضعيفة وغير فاعلة.

الدراسات التي تناولت شركة التأمين و تمويل التنمية الاقتصادية:

1-جمعون نوال، التمويل المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2004.

هدفها:

- إدارك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.
- عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- إن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج والأساليب المعتمدة وخاصة الإصلاحات الأخيرة في إطار الدخول في العولمة.

2- بناي مصطفى، دور التأمين في التنمية الاقتصادية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2005-2006،

وتوصلت الدراسة إلى الدور الذي يلعبه التأمين ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية، من خلال تأثيره في المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني.

❖ **تقسيمات الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي يتطلب بنا الأمر تقسيم الدراسة إلى فصلين، وهما كالتالي:

فالمقدمة العامة من خلالها حاولنا إظهار المشكل ومُمَنهجته ليسهل علينا تحليله واستخلاص النتائج، كما يتناول **الفصل الأول** قنوات تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في

المؤسسات المالية غير مصرفية، وذلك بالتعرف على أهمية النظام المالي ومؤسسات التأمين في الاقتصاد، **أما الفصل الثاني** فخصصناه للدراسة التطبيقية لحالة شركات التأمين بالجزائر من خلال شركات التي تنشط في قطاع التأمين في الجزائر وكذا تحليل نشاط التأمين خلال الفترة 2001-2014، والى دراسة تحليل واقع تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في شركات التأمين بالجزائر.

والأخير **الخاتمة العامة** تضمنت نتائج الدراسة للجانب النظري والتطبيقي مع جملة من التوصيات كحلول لأهم عوائق تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ونختم بأفاق بحث تكون منطلقا لبحوث مستقبلية.

الفصل الأول

قنوات تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في المؤسسات المالية غير المصرفية

تمهيد:

تعتبر المدخرات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية لكونها السبيل المفضل لتمويل الاستثمارات، والجزائر كغيرها من البلدان العالم الثالث تتطلع إلى التنمية، وهي تعتمد في ذلك وبشكل دائم على مداخيلها من الموارد النفطية، وفي حالة تراجع هذه التدفقات فإنها تلجأ إلى الاستدانة، وهذه في الحقيقة لا تعد سياسة اقتصادية بعيدة المدى ولا يمكن أن نعتبرها بأي حال من الأحوال بأنها حل دائم لتمويل الاستثمارات نظرا للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ويبقى اللجوء إلى المصادر الخارجية كآخر حل ومخرج يتخذ، وذلك بعد الاستغلال الأمثل والعقلاني لمصادر التمويل الداخلية. ومن هذا المنطلق تركز السياسة الاقتصادية للدولة على ضرورة وحيوية التعبئة القصوى للمدخرات في الاقتصاد، مع توجيهها لكي تصب في قنوات ادخارية ملائمة.

بناءا على ما سبق سنحاول في هذا الفصل دراسة قنوات تعبئة المدخرات، وذلك بالتطرق إلى أهمية النظام المالي في الاقتصاد من خلال إعطاء نظرة عن أهم المفاهيم ومكوناته ووظائفه المختلفة، وهذا في المبحث الأول، وأما المبحث الثاني فسنعرض فيه قنوات تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية وذلك بتحليل قنوات تمويل التنمية الاقتصادية بعدما أن نتطرق لقنوات التعبئة لكل من المؤسسات المالية والمؤسسات المالية غير مصرفية، ونحاول بعدها إعطاء نظرة عن أهمية المؤسسات التأمين في الاقتصاد وهذا في المبحث الثالث وذلك بالتطرق إلى آلية العمل في الإقتصاد.

المبحث الأول :أهمية النظام المالي في الاقتصاد.

إن دراستنا لماهية النظام المالي هي التعرف على الهيكلة المالية التي يتصف بها الاقتصاد، والتي تختلف من بلد إلى أخر من حيت مكوناته وأيضا التعرف على شبكة الأسواق والمؤسسات المالية المختلفة، وذلك لضمان توفير الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدل للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المالي.

من أهم التعاريف الواردة نجد:

- يتكون النظام من الترتيبات التي تستخدم لخلق تبادل الحقوق النقدية، أي الحق في تلقي النقود أو أي أصول الأخرى؛[1]
- النظام المالي هو مجموعة المؤسسات التي تسهل من عملية الادخار والاستثمار ولا يقتصر فقط على الوسطاء الماليين (البنوك والسماسرة وشركة التأمين) بل يتضمن أيضا الآليات القانونية لنفاذ العقود والتعاقدات وحل النزاعات (كقوانين الاستغلال) وكذلك القواعد الحاكمة للمعاملات المالية وخفض عمليات الغش والتدليس كمتطلبات الإصلاح؛[2]
- النظام المالي[3] هو مجموعة العملاء والمؤسسات المالية والوظائف والآليات (الميكانيكيات) التي تهدف إلى تلاقي الاحتياجات والقدرات التمويلية وتوزيع المخاطر فالعملاء هم :

1- العملاء أصحاب القدرة على التمويل(الأفراد الشركات القطاع العام الحكومية)؛

2-العملاء أصحاب الحاجة إلى تمويل (الأفراد الشركات والقطاع العام الحكومة)؛

---

[1]- بن شيخ عبد الرحمن: اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الاطار العولمي الجديد- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر،2008-2009، ص 21.

[2]- العجاج فاطمة الزهراء، المعلومات محرك لتطوير وتحسين نجاعة الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والتجارية، 2009-2010، ص26.

[3] - موسى فودة، التحرر المالي في الاردن ما بين النجاح والفشل، شركة و مطبعة الجامعة، عمان، الأردن، 2011،ص 08.

3-السلطات النقدية على سبيل المثال البنك المركزي لجنة الرقابة على السوق المالي.

و تشير التعاريف السابقة إلى أن :

- النظام المالي شبكة من الأسواق و المؤسسات المالية؛
- النظام المالي يسهل التمويل والاستفادة من المدخرات والفوائض المالية؛
- يتم في وجود النظام المالي عمليات الإقراض و الاقتراض؛
- تظهر خلال النظام المالي الأطر التشريعية لعمل المؤسسات العاملة والمكونة له.

ومن خلال ما سبق يتضح بان النظام المالي هو مجموعة من المؤسسات التي توفر آلية ضرورية لخلق وتبادل الأصول المالية بين وحدات ذات قدرة تمويلية ووحدات العجز، وهذه العملية تخلق الأموال وزيادة فرص الاستثمارية و بدونها تلجا إلى مدخرات ذاتية.

المطلب الثاني: مكونات ووظائف النظام المالي

للنظام المالي عدة مكونات ووظائف تتفاعل فيما بينها والتي يمكن أن نحددها في الاتي:

أولا: مكونات النظام المالي: يتكون النظام المالي من مجموعة من المكونات التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها والتي تتمثل في:

1- المؤسسات التي تقوم بتحريك الأموال: وهي المؤسسات التي يمكن عن طريقها تجميع المدخرات وتوجيهها إلى المستثمرين والراغبين في استخدام هذه الأموال لشراء وتأجير عناصر الإنتاج وهي المؤسسات المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: الوسطاء الماليون. الوساطة المالية تعني الاستحواذ على الموارد المالية من إحدى الوحدات الاقتصادية وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات إقتصادية أخرى، وبالتالي فهذه المجموعة من المؤسسات تعتبر وسيطة بين هاتيه الوحدات الاقتصادية بين الوحدات التي لديها تمويل فائض (المدخرين أو المودعين) من ناحية وبين الوحدات التي تعاني من عجز في التمويل (المقترضين) من ناحية أخرى وذلك لتسهيل عملية تحويل الأموال.

المجموعة الثانية : مؤسسات التوزيع للأوراق المالية. وهي مؤسسات مالية لا تقوم بدور الوساطة مثل سماسرة الأوراق المالية، وتجار الأوراق المالية ومصرفي الاستثمار وغيرها من المنظمات الأخرى التي لا تقدم خدمة أو أكثر مثل الائتمان قصير الأجل.

2- الأدوات المالية : تتمثل في الأوراق المالية التي تتم بها الوساطة المالية وتنقسم إلى قسمين وهما:

- **الأوراق المالية الأولية:** وهي التي تصدرها وحدات ذات العجز المالي وتشتريها المؤسسات المالية، في مقابل حصولها على أموال التي تحتاجها فإنها تقوم بإصدار التزامات مالية مباشرة (أوراق مالية)على نفسها للراغبين في شراء تلك الأوراق (الوحدات ذات الفائض المالي) والتي تصدر في السوق الأولي؛
- **الأوراق المالية الثانوية:** هي الأوراق التي تصدرها المؤسسات الوساطة المالية للمدخرين أو المودعين، حيث تقوم هذه المؤسسات ببيع استحقاقات مالية للمستثمرين أو المدخرين الأفراد في شكل ودائع ومدخرات ووثائق تأمين .... الخ، ثم تستخدم حصيلتها لشراء الأدوات المالية الأولية سواء ملكية أو ديون من المنظمات المصدرة لها.

3- الأسواق المالية: تلعب الأسواق المالية دورا بالغا الأهمية في النظم الاقتصادية، من خلال استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها، حيث تعمل على التقرب بين القطاعات المؤخرة للادخار وتلك التي تقوم بالاستثمار وتكوين رؤوس أموال[1].

ثانيا: الوظائف الأساسية للنظام المالي

يعتبر النظام المالي أحد المكونات الأساسية لاقتصاديات اي دولة، فهو يزود المجتمع بخدمات أساسية بدونها لا يستطيع الاقتصاد في الوقت الحاضر أن يعمل، ونلخص تلك الوظائف فيما يلي:

1-**تجميع المدخرات:** يوفر النظام المالي منافذ لتعبئة الادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار

[1]- هويشار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء، عمان، الأردن،2003،ص58.

حيث يمكن للمدخرين في ظل وجود هذا النظام، إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد، مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو أرباح رأسمالية، ويعتمد النظام المالي في أدائه بهذه الوظيفة على توفير عائدات مغرية من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول الأوراق المالية المصدرة[1]؛

2-**تقديم الائتمان:** تقديم الائتمان اللازم لتمويل شراء السلع والخدمات والحصول على الخدمات وتمويل الاستثمارات الرأسمالية، كإقامة المباني والإنشاءات والطرق وغيرها وشراء الآلات والمعدات والأجهزة، فهذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للمواد المتاحة للمجتمع، و بالتالي رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع[2]؛

3-**رفع مستحقات و أداء التزامات:** حيث يزودنا النظام المالي بوسيلة الأداء لهذه الالتزامات في الشكل عملية نقدية، وشيكات ووسائل الدفع الأخرى، وقد حدث تطور كبير في الوقت الحاضر في النظام تشغيل المؤسسات داخل النظام، حيث تقدم العديد من وسائل الدفع الحديثة[3] ؛

4-**توفير الموارد المالية:** يقدم النظام المالي الموارد المالية اللازمة للسماح للأفراد والمؤسسات القيام بمدفوعاتها بطريقة فعالة لشراء السلع والحصول على الخدمات وتمويل الاستثمارات، هذه الأخير تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للموارد المتاحة للمجتمع ورفع المستوى المعيشي[4].

بالإضافة إلى ما سبق يقدم النظام المالي من خلال المؤسسات والأسواق المالية جملة من الخدمات ويمكن تلخيصها كالتالي[5]:

- **توفير السيولة؛**

---

[1]- عبد الغفار حنفي،إدارة المصارف، ،الدار الجامعية الجديدة للنشر،الاسكندرية، 2002، ،،ص 19.

[2]- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياص، الأسواق والمؤسسات المالية، البنوك وشركات التامين والبورصات وصناديق الاستثمار، مركز الإسكندرية للكتاب،1999،ص ص 16-17.

[3]- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياص، مرجع سابق ، ص 17.

[4]- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف ،مرجع سابق، ص 17.

[5] -صبح محمود، الابتكارات المالية، بدون دار نشر،1998،ص ص 10-13.

- **المشاركة في تحمل المخاطر؛**
- **تجميع و نقل المعلومات .**

المبحث الثاني: قنوات تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية في النظام المالي.

تتميز المدخرات المحلية بضخامة حجمها، وهي بذلك تحتاج إلى عملية تعبئة وتجميع المدخرات، بمعنى جعلها متاحة للاستثمار بما يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية.

وعملية تعبئة المدخرات تعني أن يتحول الادخار من مجرد حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك والاكتناز إلى أن يصبح عائد يضاف إلى الدخل، وبذلك يكون هذا الادخار ادخارا منتجا، ما يعني أن استقطابها وتعبئتها سيحتاج إلى قنوات وأوعية متخصصة لها مما يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: قنوات تمويل النظام المالي

وهي القنوات التي تؤدي دورا هاما في النظام المالي والتي تنقسم إلى:

1- قنوات التمويل المباشر: هوالاتصال المباشر بين المقرض والمقترض بدون وسيط مالي حيث لا توجد أي مؤسسة مالية وسطية في هذه الحالة وتسمى هذه بأسلوب أو نظام التمويل المباشر ومقابل ذلك يعطي مستخدم الأموال صاحب هذه الأموال أصل مالي (أسهم، سندات) وهي بمثابة مستند مطالبه تحق في الموارد أو الدخل مقابل هذه الأموال[1] ، وهذه الطريقة تمثل قيام الوحدات ذات العجز (المقترضين)، بإصدار الحقوق مالية وبيعها إلى وحدات ذات الفائض (المدخرين)، بمساعدة خبراء الأسواق أو بدونهم أي أن الوحدات ذات العجز تمثل المقترضين النهائين للأموال (تدفق نقدي مباشر) من وحدات الفائض مقابل أصول مالية (تدفق مباشر بالأوراق المالية) عادة ما يتعهد المدين بدفع سلسلة من المدفوعات للدائن في المستقبل، حتى يسترد صاحب الأموال مدفوعاته بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف و**الشكل رقم (1-1)** يبن ذلك.[2]

[1] -عبد الغفار حنفي،ادارة المصارف،السياسات المصرفية،تحليل القوائم المالية،الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية،الدار الجامعية،مصر، 2007،ص 18.

1.ساعد ابتسام ، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2008-2009 ، ص 19.

الشكل رقم (1-1) : قنوات التمويل المباشر.

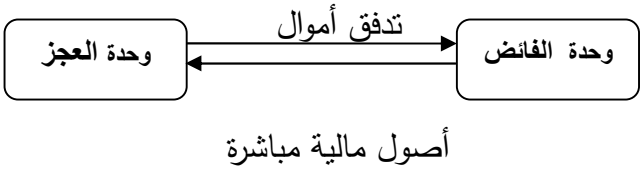

محمد محمود الداغر، الأسواق المالية (مؤسسات-أوراق-بورصة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 46.

ويمثل نظام التمويل المباشر في ان المستثمرين يحتفظون بهذه الصكوك المصدرة بواسطة المقترضين النهائيون ولكن تدخل التجار في هذه العملية يسهل من إتمام الصفقة، وتخفيض التكاليف الخاصة بالمعلومات وتسييل هذه الأوراق وخلق سوق لها، وبذلك فهي تساعد على نمو السوق الثانوي للأوراق المالية بإعادة بيعها وبذلك لا يتطلب الأمر الاحتفاظ بهذه الصكوك حتى تاريخ الاستحقاق ويظهر ذلك في الشكل رقم (1-2) أدناه[1].

الشكل رقم (1-2): قنوات التمويل شبه المباشر.

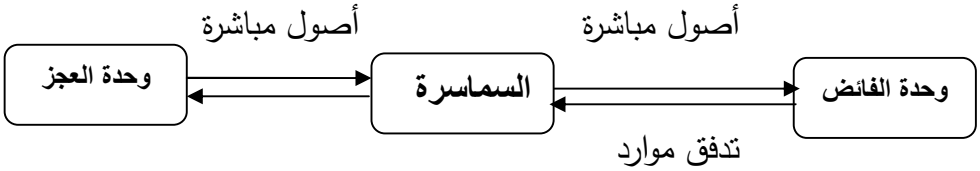

المصدر: محمد محمود الداغر، الأسواق المالية (مؤسسات-أوراق-بورصة)، مرجع سابق،ص 46.

3- قنوات التمويل غير المباشر: هو تدخل مؤسسات الوساطة المالية، حيث نجد من لديهم فائض أموال (مدخرات) ومن هم يحتاج إلى أموال (لديهم عجز في الأموال) يلجؤون إلى الوسطاء الماليين[2].

تشكل الإصدارات الخاصة بالأوراق المالية الثانوية نصف التمويل غير المباشر، بينما يشكل النصف الآخر الظروف التي تمنح مباشرة لمن هم بحاجة إلى هذه الأموال، ويفصل صغار المدخرين اللجوء إلى الوسطاء الماليين لعدم رغبتهم في تحمل المخاطر[3]، وهذا ما يظهر في **الشكل رقم (1-3)** أدناه :

[1] عبد الغفار حنفي،ادارة المصارف،السياسات المصرفية،تحليل القوائم المالية،الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية ،مرجع سابق،ص 18.

[2] -عبد الغفار حنفي،مرجع سابق،ص19.

الشكل رقم (1-3): قنوات التمويل غير المباشر :

المصدر: محمد محمود الداغر، الأسواق المالية (مؤسسات-أوراق-بورصة) ، مرجع سابق، ص 47.

وباختصار فان الأوراق المالية الأولية التي تصدر مباشرة بواسطة الشركات المقترضة وتغطى بواسطة الوسطاء الماليين، ويتضح أن ما يميز الوسطاء الماليين مهام أساسية والتي تظهر في[1]:

1-التحفيز والتشجيع على الادخار خاصة ذوي الدخل المحدود؛

2-تعمل على توزيع الأمثل والكفء للمواد المالية، فهي تعمل على تجميع الموارد المالية لمقابلة مختلف الاحتياجات لمنظمات الأعمال والأسر ووحدات الدولة وفي ذات الوقت تقابل الاحتياجات المالية للأفراد وأسواق رأس المال والموازنة بين هذه المطالب وهو ما يعتبر قصور في التمويل المباشر وشبه المباشر ويغطي عن طريق التمويل غير المباشر.

المطلب الثاني: قنوات تعبئة المدخرات في مؤسسات المالية المصرفية (النقدية).

تتعدد قنوات تعبئة المدخرات في المؤسسات المالية المصرفية وهذا مانبرزه في مايلي:

1- البنوك التجارية: تعمل البنوك التجارية على تشجيع العملاء على إيداع مدخراتها لديها عن طريق تقديم حوافز، وتسهيل عمليات سحب والإيداع وتحسين مستوى الخدمة وتنوعها، وأيضا معرفة احتياجات ورغبات ودوافع العملاء وقدراتهم المالية وتطلعاتهم المستقبلية.

حيث تعددت الأوعية الادخارية لديها سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية واتخذت عدة أشكال من بينها الحسابات الجارية، والودائع الادخارية، والودائع لآجل.

وتتعدد **أوجه توظيف المدخرات** المعبأة لدى **البنوك التجارية** في مايلي: [2]

[1] - عبد الغفار حنفي،مرجع سابق،ص 22.

[2] -شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة،2005، ص 246.

- تمويل الخطة الاستثمارية المحلية؛
- تمويل القطاع الاستثماري الخاص؛
- استثمار الودائع في سوق المال.

2 بنوك الاستثمار: وهي بنوك تباشر عمليات تتصل بتجميع المدخرات (أموال المساهمين فيها وحملة سنداتها) وتنميتها واستثمارها من خلال مساهمتها في إنشاء شركات استثمارية وشركات ذات نشاطات اقتصادية مختلفة بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد المحلي[1].

3 البنوك الإسلامية: تقوم البنوك الإسلامية بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية مع عدم استخدام سعر الفائدة أخذا وعطاءا في معاملاتها المصرفية أو في استغلال مواردها المالية والودائع التي تجتذبها، وتقوم بتوظيفها في أنشطة عديدة منها التجارية والصناعية والعقارية والخدمية، ومن أهم أهداف هذه البنوك العمل على تنمية الوعي الادخاري والحث على عدم الاكتناز وكذا تشجيع الاستثمار والتوظيف بهدف تمويل المشاريع، ويجد المدخرون في هذه البنوك عدة أدوات تمكنهم من توظيف مدخراتهم، ومنها[2]:

1-شهادات الاستثمار المخصص ؛

2-شهادات الاستثمار العام ؛

3-شهادات المشاركة في الأرباح ؛

4-شهادات الإيجار.

المطلب الثالث: قنوات تعبئة المدخرات في مؤسسات المالية غير المصرفية (غير النقدية).

تتعدد قنوات تعبئة المدخرات في المؤسسات المالية غير المصرفية، وتختلف فيما بينها هذا ما سنتطرق اليه:

---

[1]- عبد القادر زيتوني،سهام دربالي، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009، مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،عدد11، 2012،ص 60.

[2]- عبد القادر زيتوني، محددات الادخار القطاع العائلي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1970-2008، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية ،جامعة الشلف، 2010، ص ص31-33.

أولا- شركة التأمين: وهي مؤسسات مالية غير مصرفية تقوم بصفة رئيسية بجمع المدخرات، والتأمين بطبيعته الغرض منه قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن الشخص أو الجهة التي يتحمل تعرضها لمثل هذه الأخطار، وتقاضي أجر محدد نظير ذلك غالبا ما يكون أقل بكثير من تكلفة تحمل الخطر المتوقع حدوثه عند صاحب الخطر الأصلي[1]. ويعتبر التأمين وسيلة ادخارية هامة، خاصة في الدول النامية حيث يتميز بصغر أقساطه نسبيا، مما يجعل الأفراد ذوي الدخول المنخفضة بمقدورهم الادخار للمستقبل، ويتميز التأمين عن مختلف الأوعية الادخارية الأخرى، في انه يعتبر وعاء ادخاري منظم يدفع في شكل أقساط، مما يعطيها صفة الثبات والاستقرار[2]، وهذا ما يعطيها عدة خصائص نذكر منها:

- عدم اعتمادها على القروض، ولكن تعتمد على مواردها الذاتية وما يتوافر لديها من تدفقات مالية شبه ثابتة ومنتظمة يمكن التنبؤ بها بسهولة، ونقصد بذلك الأقساط التي يدفعها المشتركون فيها[3]؛
- تعدد نشاطها من حيث التأمين على الحياة، التامين ضد الحوادث، التأمين ضد الحرائق.....وغيرها.

ثانيا- صناديق توفير البريد: يعتبر من أهم الأوعية تجميعا للمدخرات وذلك لسهولة الوصول إليه مقارنة بالأوعية الأخرى، وتعتبر ودائع التوفير الأداة الوحيدة بصندوق توفير البريد التي يتم من خلالها تجميع المدخرات التي يتم استثمارها حسب ظروف السوق والمجالات الاستثمارية المتاحة.

ثالثا-التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد: تقوم مؤسسات التأمين الاجتماعي وصناديق التقاعد بتعبئة وتوظيف مدخراتها عن طريق المشاركة في مشاريع استثمارية قائمة أو شراء

---

[1]-عبد القادر زيتوني،سهام دربالي،تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009،مرجع سابق،ص 60.

[2]- بربري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،عدد10،جوان 2013،ص 39.

[3]- شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية، مرجع سابق، ص 243.

حصص في الشركات التي تقوم الدولة بخصخصتها، وكذا المشاركة في الاستثمار في المجالات العقارية والتجارية والصحية.

رابعا-السوق المالية: تعتبر الأوراق المالية(الأسهم، السندات، المشتقات) بمثابة أدوات لتعبئة مدخرات الأفراد وتحسين دخولهم، وذلك نظرا لإمكانية إصدارها بقيم تتناسب مع رغبات المدخرين، الآمر الذي يمكن من تعبئة مواردها مالية كبيرة بقدر اتساع قاعدة المشتركين وليس بقدر مقدرتهم المالية.

المطلب الرابع: الفرق بين مؤسسات المالية المصرفية والمؤسسات المالية غير مصرفية

تعتبر البنوك وشركات التأمين مؤسسات خدمية ذات طبيعة مالية ورغم وجود العديد من النقاط المشتركة بينها إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض الفروقات، التي أثرت على المفاهيم والأساليب الفنية المتبعة في كل قطاع[1]، وفيما يلي جدولا يوضح أهم نقاط الفروق بين البنوك وشركات التأمين من حيث طبيعة النشاط، العملاء، طبيعة الخدمة المقدمة، وأدوات تعبئة المدخرات.

جدول رقم (1-1): مقارنة بين مؤسسات المالية والمؤسسات المالية غير مصرفية

البيان	المؤسسات المالية المصرفية(البنوك)	المؤسسات المالية غير مصرفية (شركات التأمين)
من حيث طبيعة النشاط	1-أن نشاط البنوك يقتضي بالضرورة تقديم الخدمة بعد تحصيل الأموال اللازمة لذلك. 2-تمارس الوساطة المالية فهي تجمع بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، وتقديم الخدمات البنكية لمن يطلبها دون استثناء.	1-تتميز شركات التأمين بانعكاس الدورة الإنتاجية، حيث تبدأ بتحصيل الأقساط ثم تقديم خدمة التأمين بعد ذلك في شكل تعويضات. 2-أن شركات التأمين تمارس نوعا من الوساطة الضمنية.
من حيث طريقة الخدمة المالية المقدمة	1-تقدم خدمات آنية كتقديم القروض وتقبل الودائع. 2-خدمة تقدم بمجرد طلبها. 3-أغلب المستفيدين من خدمات هم طالبوها مباشرة.	1-تقدم خدمة آجلة لا يمكن الاستفادة منها إلا بمرور الوقت. 2-خدمتها هي وعد بالتعويض قد تؤدي في حالة تحقق الخطر، كما قد لا تؤدي اذا تم تحقيق الخطر.

[1] -كريم زرمان، دراسة تحليلية وتنبؤية لمعدلات الخسارة في شركات التأمينات-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين الشامل بقسنطينة منذ 1995، مذكرة دكتوراه علوم، جامعة بسكرة،2015، ص ص 66-67.

		3-قد يستفيد من الخدمة أطراف أخرى غير المؤمن له.
من حيث طبيعة العملاء	أن تقديم العملاء لكلايهما هو نفسه فأغلبيتهم يصنفون على أساس أفراد او مؤسسات مع وجود تباين في الحاجات المطلوبة.	
من حيث أدوات التعبئة المدخرات	1-تتمثل في الودائع المصرفية (ودائع لاجل، ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير).	1-تتمثل في وثائق التأمين على الأشخاص و وثائق التامين الجماعي . 2-عمليات تكوين الأموال وهي الحصول على مبلغ معين في تاريخ معين دون ارتباط بحياة او وفاة الشخص.

مصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما ورد في الطرح النظري

المبحث الثالث: أهمية مؤسسات التأمين في الاقتصاد.

عن الأهمية التي تلعبها مؤسسات التأمين في توفر التغطية التأمينية اللازمة للأفراد آو المنشآت، إزاء المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من جهة والأفراد من جهة أخرى، يمكن القول أن صحة الاقتصاد ككل من صحة وحداته الاقتصادية، فحيثما يكون الأمان بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية يتولد الاستثمار والادخار والأمان الاقتصادي الوطني، على مستوى الاقتصاد الكلي. والعمل على زيادة الإنتاج بما يعود بالفائدة الاقتصادية، وإلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي ينعكس على سلامة الاقتصاد.

المطلب الأول: مصادر أموال مؤسسة التأمين.

تنحصر فكرة التأمين في الاحتياط للمستقبل والتسلح ضد خطر الخسائر المادية المحتمل حدوثها، إلا أن الغرض من التأمين لا يقتصر فقط على تخفيض وتدنية تلك الخسائر المحتمل حدوثها للمؤمن لهم وتوفير الأمان والاستقرار لأفراد المجتمع، وإنما من شأن التأمين المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد المالية وتنمية وتشجيع الوعي الادخاري[1] ، غالبا ما تفوز هذه الشركات بتوظيف أموالها من أسهم وسندات، وإن كانت بعضها تميل إلى اختصاص جزء من أموالها في موجودات مالية، يمكن توظيفها في

[1] -العربي نعيمة،دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمات المالية-مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، بالتصرف، 2015، ص 87.

تمويل مشاريع والاستثمارات، ثم تحولت إلى مؤسسة مالية تقوم بالادخار وتوفير موارد مالية يحتاجها الاقتصاد الوطني، تتكون موارد شركات التأمين من عدة **مصادر** وهي:

1- **أموال وحقوق المساهمين:** وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة، لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة بظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث، وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جدا من حجم الأموال الموجهة للاستثمارات في شركات التأمين[1].

2- **أموال حقوق حملة الوثائق:** وتتمثل في الأموال المتجمعة من تحصيل أقساط التأمين، فهي ليست ملكا للشركة وإنما تعود للمؤمن لهم وقد تمثل 75% من إجمالي خصومها وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:

أ- **حقوق حملة وثائق التأمينات على الحياة؛**

ب- **أموال التأمينات العامة:** وتتمثل أهم مصادرها في المخصصات التقنية التالية: [2]

- ✓ **مخصص الأخطار السارية(REC) ؛**
- ✓ **مخصص التعويضات تحت التسوية(SAP).**

3- **الوثيقة السنوية[3]:** ظهرت هذه الوثيقة حديثا للتأمين على الحياة وتطورت بسرعة، ومن مميزاتها أنها تسدد بعد حدوث خطر الوفاة، أو بعد فترة يتم تحديدها في العقد إذا لم يتحقق خطر الوفاة، أي هذه الوثيقة بمثابة دخل مستقبلي يتحصل عليه المؤمن له؛

4- **الوثيقة تأمين الجماعي على الحياة:** يهدف إلى التأمين الجماعي في المؤسسات الصناعية، أو قطاع الوظيف العمومي، ويترتب على هذا الشكل التأمين الصناعي.

---

[1]-عيد أحمد أبو بكر،إدارة أخطار شركات التامين، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 2011، ص 152.

[2]-أسيل جميل قزعاط، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التامين واستثماراته في فلسطين، الجامعة الإسلامية-غزة، 2009، ص ص 26،27.

[3]- خيري محمد، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني- حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،2011، ص 53.

5- **وثائق الهبة أو الوقف:** يوجد أنواع من وثائق التأمين معدة مسبقا، حيث تسمح بتسديد مبلغ التعويض نقدا في تاريخ محدد مسبقا مع المؤمن له، وذلك عند وصول تاريخ استحقاق الوثيقة، سواء وقع خطر الوفاة للزبون أو لم يحدث، ومن مميزات هذه الوثيقة أن للمؤمن له إمكانية دفع أقساط التامين في فترة يكون دخله مرتفعا. [1]

6- **وثائق التأمين ذات طبيعة استثنائية:** أن التعامل مع مؤسسات التامين مبني أساسا على الثقة، وقد يحدث أن يقترض حملة الوثائق مبلغ من الأموال، إذا كان هذا الأخير له سمعة طيبة وذلك بالنظر لما يتمتع به من نجاح في أعماله والجدوى الاقتصادية لمشروعه تعتبر المبعث الأساسي الذي يمكن أن يحصل عليه المدين[2].

وعليه فان شركة التأمين هي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم، وهم أصحاب بوالص التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، أو في نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى المؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، أيضا قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التامين المدفوعة ومن ثم فان الشركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التامين وإعادة ضخها إلى السوق رأس المال وبالتالي يمكن القول بان الشركات التامين على الحياة تلعب دورا حيويا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية؛[3]

وبإمكان مؤسسة التأمين استثمار هذه الأموال المتراكمة من أقساط التأمين في شراء سندات بغية تحقيق أرباح؛

---

[1]-خيري محمد، مرجع سابق،ص 53.

[2] - خيري محمد، مرجع سابق ،ص 53.

[3]- عبد الغفار حنفي، رسمية قريا قص، الأسواق والمؤسسات المالية، البنوك وشركات التامين والبورصات وصناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 315-316.

المطلب الثاني: الاستثمار في شركة التأمين.

الاستثمار من وجهة نظر شركة التأمين هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة، بغرض تحقيق فوائد مستقبلا مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن.

ولذا نجد أن شركات التامين تهدف من وراء الاستثمار إلى ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها الحقيقية تجاه حملة الوثائق، وعند التعاقد مع حملة الوثائق يفترض استثمار أموالهم بمعدلات استثمار معينة، ولذلك لابد أن تهدف السياسة الاستثمارية لشركة التأمين إلى تحقيق هذه المعدلات على الأقل مع ضمان عائد سنوي لا يقل عن العائد السائد في السوق للمساهمين؛

وان يكتفي العوائد المحققة من السياسة الاستثمارية لشركة التأمين في تغطية التزاماتها تجاه العاملين من أجور ومكافآت وعمولات ومختلف مصاريفها الإدارية والعمومية، واحتياطات مناسبة تساعد الشركة على مواجهة اي تقلبات عكسية غير متوقعة[1]. ومن هذا يمكن تلخيص أسباب اهتمام شركات التأمين باستثمار أموالها في الأتي[2]:

1- تجمع مبالغ لدى شركة التأمين في بداية عملها بينما تأتي الالتزامات والمطالبات بالتعويضات بعد مرور فترة من الزمن تطول أو تقصر، مما يسمح باستثمار هذه الفوائض من الأموال في تلك الفترة من الزمن لذا تعتبر شركات التامين أوعية لتجميع المدخرات لذلك لابد من توجيه هذه المدخرات لخدمة الاقتصاد؛

2- استمرار تدهور قيم العملات (التضخم) يفرض على الشركة أن تتجنب آثار التضخم باستثمار النقدية المتوفرة في استثمارات(أسهم وسندات) اي أن تجعل آثار التضخم ايجابية لا سلبية؛

3- العوائد العالية للاستثمارات في الخارج تغري شركات التأمين بتحويل الأموال الفائضة لديها للاستثمار؛

[1]-عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، أسواق المال، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2003، ص 121.

[2]- أحمد صلاح عطية ، محاسبة الشركات، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر،2003، ص44.

4- سيولة الاستثمارات (أسهم وسندات) أي قابليتها للتحويل إلى نقدية في آي وقت، تغري شركات التامين باستثمار أموالها لآجال قصيرة في هذه الاستثمارات للمحافظة على أموالها، وتنميتها لتلبية الالتزامات التي تعاقدت عليها مع عملائها في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، آي أن الاستثمار وسيلة وليس غاية، وهدفه هو توفير عنصر السيولة والأمن والضمان لاستثمارات شركة التأمين.

المطلب الثالث: آلية عمل (قنوات) شركة التأمين.

يعتبر التأمين وسيلة للاستثمار وادخار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط، تدفع مقابلها مبالغ التأمين، عند وقوع الحوادث ويحتفظ بجزء منها كإحتياطي ويستغل الباقي في تكوين رؤوس أموال كبيرة ينتج عنها عوائد استثمارية تعطي الثقة للمؤمنين لهم.

ويستعمل الاستثمار والتوظيف كمترادفين باعتبار أنه في الحالتين هو إستعمال مبلغ من المال لتحقيق عائد مالي إلا أنه:

مصطلح التوظيف له دلالة التحوط والأمان، أي أنه يركز على العائد المؤكد تحقيقه.

في حين أن الاستثمار يتضمن جانبا من الحركية والمخاطرة، ويهدف لخلق سلع أو خدمات، أي يساهم بصورة مباشرة في نشاط الاقتصادي.

وإزاء ذلك يمكن تحديد الآلية التي تعمل بها شركة التأمين من خلال مايلي:

الفرع الأول: قنوات التوظيف الأموال في شركات التأمين

شركات التأمين في حاجة دائمة للسيولة، ولتوفيرها تلجأ إلى عدة طرق، من بينها سياسة التوظيفات التي تعتبر الأكثر انتشارا في العالم. وتنقسم هذه التوظيفات إلى توظيفات مالية وأخرى تقليدية.

أولا: التوظيف في الأوراق المالية

تقوم شركات التأمين خاصة شركات التأمين على الحياة التي تتولى مهمة تجميع الأموال من خلال الأقساط وإعادة ضخها إلى سوق رأس المال. وتلعب شركات التأمين على

الحياة دورا فعالا في الاقتصاد من خلال تحويل مدخراتها إلى استثمارات رأسمالية حقيقية، وفيما يلي نتناول أهم الأشكال المختلفة لتوظيفات شركات التأمين على الحياة:[1]

- **الأصول السائلة:** تعد السيولة مؤشرا للقوة الشرائية المتاحة لشركة التأمين ولمواجهة متطلبات السيولة تقوم شركات التأمين بالاحتفاظ بجزء من مصادرها في شكل نقدي أو في شكل ودائع بنكية مقبولة الدفع، أي أن شركات التأمين لا ترغب في الاحتفاظ بكمية من الأموال في صورة سائلة نظرا لانخفاض العائد عليها أحيانا، وللموازنة بين أهداف الربحية والسيولة عادة ما تلجأ شركات التأمين على الحياة إلى مواجهة الزيادة في الطلب على السيولة بالاحتفاظ بجزء من مواردها في شكل سندات وأذونات الخزانة التي تتمتع بإمكانية استرداد قيمتها نقدا و فورا بالإضافة إلى ما تحققه من عائد.
- **أسهم الشركات:**عادة ما تقوم شركات التأمين على الحياة باستثمار قدر محدد من أموالها في شكل أسهم عادية وممتازة لشركات أخرى، وبدأ دور شركات التأمين يتسع في أسواق الأسهم للتوسع في المعاشات، خطط التأمين السنوية المتغيرة والتي تديرها شركات التأمين من خلال الحسابات المنفصلة، والتي تمثل نصف ما تستثمره شركات التأمين في صورة أسهم، والتي تتمثل في الخدمات العامة، والاتصالات وحتى الشركات الأجنبية العاملة بهدف تحقيق أرباح[2].

ثانيا: منح القروض (الاقراض برهون)

يمكن تعريف القرض برهن أنه دين طويل الأجل يملك الدائن فيه أولوية مضمونة لحقه في المطالبة بواحد أو أكثر من أصول وموجودات المدين وهذا الرهن يعطي صاحبه الدائن حق بيع الأصول في ميعاده المحدد[3].ويمكن تصنيف القرض برهن إلى ثلاث أصناف وهي:

[1] عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، أسواق المال، مرجع سابق، ص 176-178.

[2] عبد الغفار حنفي وآخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، البنوك وشركات التامين والبورصات وصناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص 343.

[3] -أحمد صلاح عطية، محاسبة الشركات، مرجع سابق، ص 60.

1- القروض بضمان رهون عقارية: تحتل عمليات الإقراض بضمان رهون عقارية نسبة مرتفعة من استثمارات شركات التأمين، خاصة شركات التأمين على الحياة، مما تدر عائد مرتفع عليها؛

ويمكن تصنيف القروض بضمان رهون عقارية إلى القروض السكنية، وقروض زراعية، وقروض تجارية وصناعية:

أ- **القروض السكنية:** يعد النوع الأكثر شيوعا حيث يرتبط بتمويل عقارات أو شقق سكنية، حيث لا يمكن تدبير ثمن شراءها نقدا بالكامل فيقوم المشتري بتمويل جزء من ثمن الشراء نقدا والباقي بقرض[1]، ويكون قرار منح القرض على أساس السمعة الائتمانية للعميل(المقترض) ويكون وفقا لمرفقات البيانات المتوافرة من خلال طلب الحصول على القرض، والى توفر شروط وآجال السداد المحددة بدقة؛

ب- **القروض الزراعية:** وهي تلك القروض الخاصة بتمويل أنشطة استصلاح وزرع الأراضي بهدف إنتاج المحاصيل المختلفة أو المراعي اللازمة لتنمية والحفاظ على الثروة الحيوانية، ويتوقف قرار منح الائتمان من عدمه على درجة مقدرة الأرض على الإنتاج، كما ترتبط شروط ومواعيد السداد عادة بفترات أو مواسم الحصاد[2]؛

ت- **القروض التجارية والصناعية:** يتيح فرصة جيدة للحصول على عوائد استثمارية مرتفعة، وأيضا للمشاركة في المكاسب المتوقع تحقيقها مستقبلا.

2-القروض المقدمة لحملة وثائق التأمين: وهنا تتولى شركات التأمين توظيف أموالها الاحتياطية بمنح قصيرة الأجل للمؤمن لهم، وذلك لقاء وثائق التأمين على الحياة، وفي حدود قيمتها التنازلية والتي تمثل 9 % مما تمتلكه هذه الشركات من أصول، حيث تقوم الإدارة بتحديد النسب الواجب تطبيقها على القرض بالنسبة للقيمة الحالية للتأمين[3]؛

[1] - مائيير كوهين،ت، عبد الحكيم أحمد الخزامي، الأسواق والمؤسسات المالية، الفرص والمخاطر، دار الفجر، 2007،ص 131.
[2] - مائيير كوهين،ت، عبد الحكيم أحمد الخزامي، مرجع سابق،ص 131.
[3]- محمد الهلالي وعبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، جامعة الزيتونة، الأردن، ط2009،1،ص 379.

وتقوم شركة التأمين بتقديم قرض للمستأمن مقابل أسعار فائدة ثابتة وفي بعض الأحيان متغيرة، وبعد أن يتم الاتفاق على منح القرض تحتفظ الشركة بعقد القرض مع الوثيقة ويرسل الشيك إلى المقترض[1]، وحتى تمنح شركة التأمين هذا القرض أن يكون لطالب القرض حق ثابت في وثيقة التأمين ومسددا لجميع الأقساط المترتبة على الوثيقة حتى تاريخ طلب القرض.

ثالثا: العقارات: تلجأ شركات التأمين إلى استثمار جزء من أموالها في الأراضي والعقارات وذلك للعديد من الدوافع منها[2]:

- حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، هذه العقارات لها معان ودلالات في سوق التأمين أبسطها أنها تمثل برهانا ملموسا على قوة واستقرار المركز المالي للشركة؛
- تدخل الاستثمارات في الأراضي والعقارات في نطاق دائرة الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن مما ييسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل؛
- يمكن للمستثمر في الأراضي والعقارات أن يحصل على عوائد دورية، وبصفة منظمة في صور إيجارات في حالة القيام بتأجير جزء من تلك الأراضي والعقارات للغير.

رابعا– الودائع: أي الاستثمار في إيداع الأموال في المصارف لأجل معين (ودائع لأجل)، حيث يمكن لشركات التأمين استخدام الفائض من السيولة لديها، وذلك عندما لا تتوفر فرص إستثمارية بديلة، أو في حالة عرض أسعار عالية لفوائد هذه الودائع[3]، وتتميز هذه الاستثمارات بدرجة عالية من الفوائد، وذلك تعطي نسبة عالية من الفوائد، وكلما كانت لأجال طويلة كلما ارتفعت نسبة الربحية وتحقيق قدرة من السيولة.

[1] - عبد الغفار حنفي وآخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، البنوك وشركات التامين والبورصات وصناديق الاستثمار ،مرجع سابق، ص 343.

[2] أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، مرجع سابق،،ص81-84.

[3] -مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص 50..

وعليه فإن قنوات التوظيف المتاحة لشركة التأمين تتميز بالتنوع بين عقارات وأوراق مالية وقروض ممنوحة، إلى جانب ذلك النقديات المودعة لدى هيئات مختلفة.

الفرع الثاني: آلية توظيف الأموال في شركات التأمين:

إن آلية توظيف التي تقوم بها شركات التأمين تحدد وفقا عدة عمليات وهي[1]:

- **العملية01:** يلتزم حملة الوثائق بتقديم مبالغ الأقساط للحصول على التغطية التأمينية كنتيجة لذلك تتمكن شركات التأمين من تكوين مخصصات سنويا تحسبا للكوارث المتوقعة؛
- **العملية02:** إذا ما حدثت خطر يتم تسوية وسداد المبلغ المقدر بعد إثبات الضرر؛
- **العملية03:** تقوم شركات التأمين بتوظيف مبالغ الاحتياطات والمخصصات المتراكمة مع مرور الزمن حسب النسب المحددة قانونيا؛
- **العملية 04:** جزء منها يستثمر في شراء عقارات مبنية أو غير ذلك، تأجيرها أو إعادة بيعها وبعد التوظيف في العقارات في الجزائر مربحا وحددت نسب التوظيف فيه بـ10%على الأكثر رغم ذلك يبقى سيول شركات التأمين الجزائرية إليه قليل لظروف قانونية وأخرى تنظيمية؛
- **العملية 05:** جزء أخر يوظف في السوق النقدي، ففي التسعينات كان التوظيف في السوق النقدي ذو مردودية كبيرة لارتفاع أسعار الفائدة (أكثر من 20)، وجاء ذلك في إطار السياسة النقدية المعتمدة من طرف الحكومة لتشجيع تنمية الوعي الادخاري وامتصاص الكتلة النقدية التي كانت خارج قنوات الجهاز المصرفي؛
- **العملية 06:** جزء أخر يوظف لشراء أسهم وسندات في البورصة حيث أن نسبة التوظيف في هذا المجال ضئيلة في الجزائر وهذا لعدم تطور البورصة وقلة حجم التعاملات.
- **العملية 07:** دور سوق العقار هو المساهمة في تمويل الاستثمارات لفائدة الدولة، ساهمت شركات التأمين في إنشاء وسطاء مختصين في قيم الخزينة.

[1] - نوال قاسم، دور قطاع التأمين في التنمية، مؤتمر إدارة الأعمال حول مستجدات الألفية الثانية بتاريخ 2005/05/03، عمان، الأردن.

الشكل رقم (1-4): **آلية توظيف الأموال في شركات التأمين**

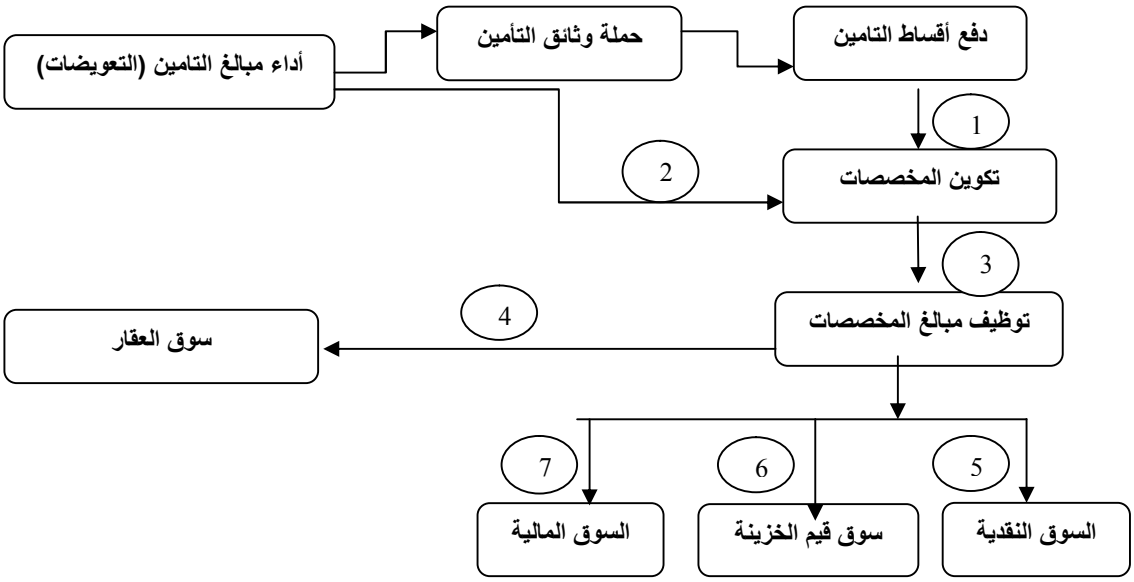

المصدر: نوال قاسم، دور قطاع التأمين في التنمية، مؤتمر إدارة الأعمال حول مستجدات الألفية الثانية بتاريخ 2005/05/03، عمان، الأردن.

ومن العرض السابق يظهر بوضوح دور شركات التأمين في الاقتصاد الوطني، من خلال استثمار المبالغ المجمعة للمساهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة (بواسطة شراء سندات الخزينة والسندات الحكومية) وتكوين مختلف الشركات والمؤسسات والهيئات.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للتأمين.

يتكون لدى شركات التأمين عادة أموال طائلة، فوجب عليها أن تستثمر أموالها المجمدة حتى تغطي التزاماتها المتوقعة مستقبلا، وتجمع أقساطها لاستثمارها في عدة أشكال لتحقيق عوائد تستعملها في تسديد الالتزامات، لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلابد من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد وعلاقته مع الناتج الخام، وكلما كانت العلاقة مهمة سيكون دليل على تطور البلد المعني، ويساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة وتقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم الأعمال لقطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير، وعليه يمكن تحديدها وفقا لمايلي:

أولا: تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع، وتتكون محفظتها الاستثمارية مما يلي :

1- **الاستثمار في الأوراق المالية:** في ظل توافر كبير من نوعية وطبيعة المتعاملين ونوعية الأدوات المالية المستخدمة، تأخذ الاستثمارات في الأوراق المالية شكل الاستثمار في الأموال المقترضة أو في الأموال المملوكة[1]:

- **الاستثمارات في الأموال المقترضة:** تتمثل في سندات تنطوي على علاقة دائنة للجهة أو الشركة المصدرة، وبمعنى آخر فهي عبارة عن دين مستحق للشركة المستثمرة لدى الجهة المستثمرة فيها، ومن أمثلتها السندات الحكومية وسندات الشركات، الأوراق التجارية والأسهم الممتازة واجبة السداد، وتتميز تلك الأدوات بوجود تاريخ الاستحقاق محدد لاسترداد الأموال المستثمر فيها.
- **الاستثمار في الأموال المملوكة:** ينطوي الاستثمار في الأموال المملوكة على حق الملكية في مشروع معين كالأسهم العادية والممتازة ولا ترتبط عادة بتاريخ استحقاق محدد، وبالتالي فهي لا تطلب سدادا في تاريخ معين من جانب الشركات المصدرة لها، كذلك فان العائد على تلك الحقوق غالبا ما يكون في صورة توزيعات أرباح.

وعليه فإن تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع يكون بتجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات لان تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة[2]، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات)، وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق الاستمرار الاجتماعي.

ثانيا:التأمين مصدر للعملة الصعبة: تعتبر بعض البلدان مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج (دفع الأقساط، حركة رؤوس الأموال، تعويض المتضررين....)، وقد يكون رصيد العمليات موجبا او سلبا

[1] - عبد الغفار حنفي وآخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، البنوك وشركات التامين والبورصات وصناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص 359.

[2] -حسين معوض، تنمية مهارات العاملين في شركات التامين، الكويت،1996،ص ص 30-32.

حسب السنوات وحسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني، فإذا كان موجبا فهو يؤدي الى جلب العملة الصعبة والعكس صحيح.

ثالثا: التأمين يجلب مردودية على الاقتصاد الوطني: يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية، والمصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على الوسائل الإنتاج الأخرى وبالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال ما يلي:

1- **التأمين وسيلة من وسائل الأمان للمؤمن له:** إن طلب الإنسان للأمان والأمن حاجة غريزية، فالتأمين يلعب دورا في تحقيق الحاجة لأمان، فعلى المستوى الشخصي يوفر لنا التامين حماية المؤمن له ضد الأخطار التي قد يصيبه في نفسه أو ماله أو ممتلكاته، الذي يمنحه القدرة على اتخاذ القرار دون تردد أو خوف، أما على مستوى المجتمع فالتامين يساهم في ازدهار وزيادة الإنتاج القومي، الذي يحقق حماية ومحافظة على عناصر الإنتاج(يد عاملة) خاصة مع تزايد الأخطار مع مرور الوقت[1].

2- **التأمين يقوم بتجميع المدخرات:**إن قطاع التأمين يعتبر أداة مهمة ومتميزة من أدوات تجميع المدخرات ومن ثم يمكن الاستثمار فيها، تتمثل أدوات تعبئة المدخرات في وثائق التامين على الأشخاص وتكوين الأموال.

3- **التأمين وسيلة من وسائل تنشيط الائتمان**[2]: بحيث يوفر للمدين ضمانات تسهيل عليه عملية الاقتراض حيث يحل عوض التامين محل الشئ المرهون، إذا هلك نتيجة لتحقق الخطر المؤمن منه وعلى مستوى الدولة، يقوم التامين بتدعيم عملية الائتمان، وذلك عن طريق توظيف أموال شركات التامين في السندات التي تصدرها الدولة، وتغطية القروض العامة المساهمة في استثمارات المشروعات العامة، مما يساعد على تنشيط الائتمان العام وازدهار الاقتصاد القومي.

---

[1]-أسيل جميل قزعاط، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التامين واستثماراته في فلسطين تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التامين واستثماراته في فلسطين، مرجع سابق، ص 21.

[2]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التامين وإدارة الخطر، ط01، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص ص 43-44.

4- **التأمين عامل من عوامل الرقابية في المجتمع:** يعمل التأمين على تقليل نسبة الحوادث والحد من المخاطر وذلك عن طريق الاستعانة بالخبراء والإحصائيين لدراسة المخاطر والمحاولة تجنب وقوعها مما يساعد على تحقيق الاستقرار الكامل للمشروعات[1].

[1]- محمد حسين منصور، مبادئ قانون التامين،دار الجامعية للنشر، مصر،2006، ص 11.

خلاصة الفصل الأول:

يؤدي النظام المالي دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات الدول نظرا لروابطه المختلفة مع الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي، وان تقدم الاقتصاد وتحقيق متطلبات التنمية يقتضي وجود نظام مالي فعال، يوفر الموارد المالية اللازمة لسير النشاط الاقتصادي وذلك بتوفير المؤسسات والأسواق والأدوات القادرة على تجميع المدخرات اللازمة للاستثمار.

وان تجميع المدخرات يقوم على تنوع مجالاتها وضخامة حجمها، ما يعني أن استقطابها وتعبئتها سيحتاج إلى قنوات وأوعية متخصصة لها مما يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية.

وعملية تعبئة المدخرات تعني أن يتحول الادخار من مجرد حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك والاكتناز إلى أن يصبح ذلك الجزء ذا عائد يضاف إلى الدخل، وبذلك يكون هذا ادخار منتجا.

فالادخار يكون منتجا إذا أمكن تحويله إلى رأسمال عيني سواء بالقيام باستثماره مباشرة في مشروع معين أو بتوجيهه إلى سوق رأس المال أو مؤسسات الوساطة المالية.

تسعى شركات التأمين إلى تكوين أموال طائلة، يستوجب عليها أن تستثمر أموالها المجمدة حتى تغطي التزاماتها المتوقعة مستقبلا، وإلى تنمية أموالها عن طريق التوظيفات المالية وتحقيق مكاسب وعوائد من جراء الاحتفاظ بها إلى حين ارتفاع قيمتها ومن ثم إعادة بيعها.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لواقع شركات التأمين في الجزائر في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية

تمهيد:

يعتبر قطاع التأمين في أي دولة من أهم القطاعات الفاعلة في نشاطها الاقتصادي، لارتباطه تقريبا بجميع النشاطات الاقتصادية داخلها، فالمؤسسات المالية وشركات التامين بصفة خاصة تعد من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار نشاط القطاعين العام والخاص، وهذا ما سوف نعالجه في فصلنا هذا عبر ثلاثة مباحث.

حيث عرضنا في المبحث الأول دراسة تحليلية قطاع التأمين في الجزائر، وذلك بالرجوع إلى أهم الشركات المتواجدة بالجزائر، وكذلك تحليل نشاط التأمين في الجزائر من خلال الفترة (2001-2014)، وفي المبحث الثاني سوف نقوم بدراسة تحليلية لواقع تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في شركات التأمين بالجزائر.

المبحث الأول: دراسة تحليلية قطاع التأمين في الجزائر

لقد عمدت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام تأميني يوافق نموذج التنمية الاقتصادية المتبع، إذ مع كل مرحلة جديدة يصلها الاقتصاد الوطني يظهر النظام التأميني بأشكال متطورة، جعلت منه يدير المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع مستقبل.

المطلب الأول: دراسة مسحية للشركات التي تنشط في قطاع التأمين في الجزائر.

يوجد العديد من مؤسسات التأمين المتواجدة بالجزائر ومن أهمها المؤسسات العمومية وهي مقسمة إلى نوعين متخصصة وغير متخصصة، والمؤسسات الخاصة وأخيرا المؤسسات التعاضدية (التعاونية) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-1):

الشكل رقم (2-1): شركات التأمين الناشطة بالجزائر

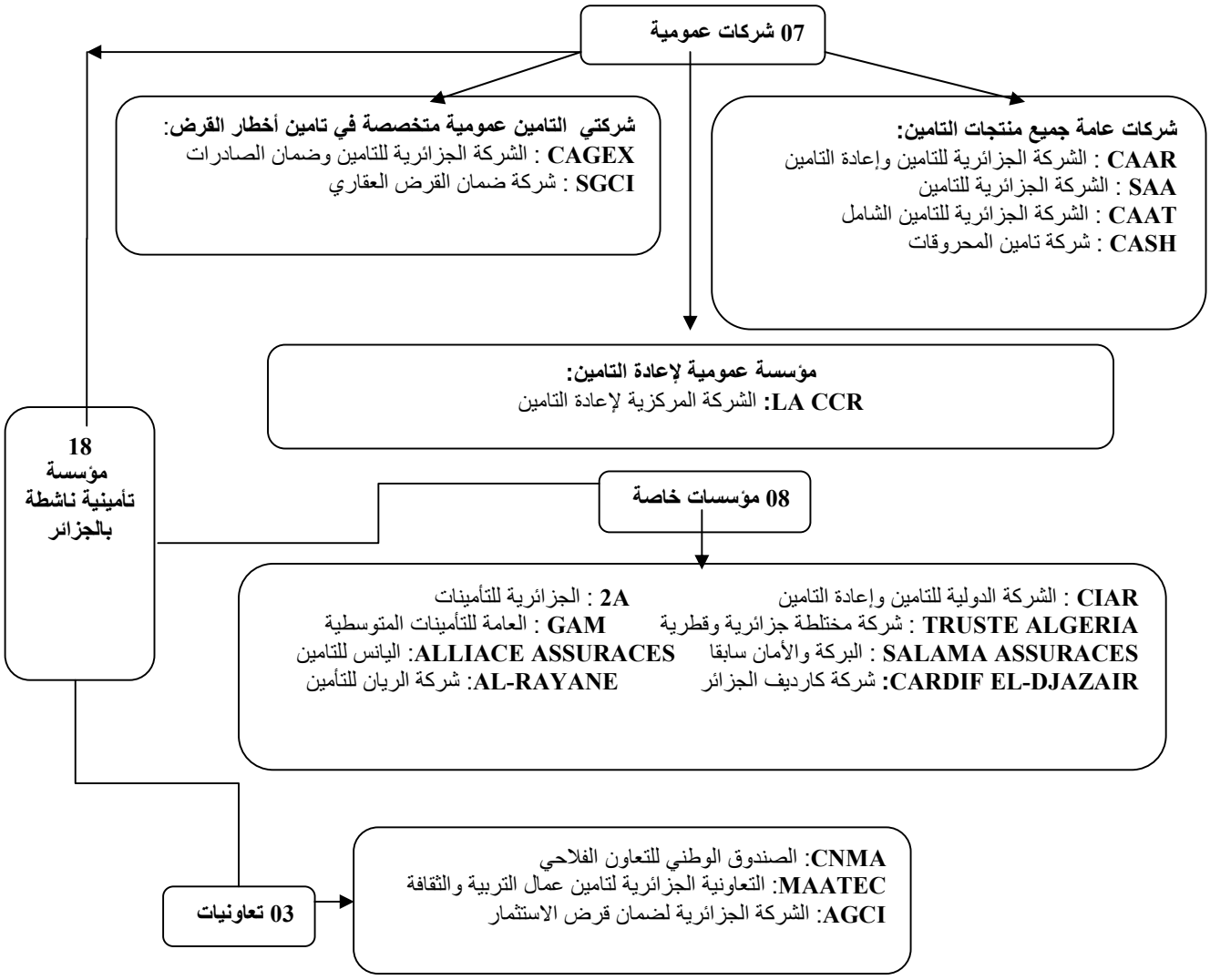

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما ورد في الإطار النظري

المطلب الثاني: تحليل نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

يعتبر قطاع التأمين من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية، ويمثل احد مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي. وجوهره يتضمن تشجيع الجميع على التوفير، فالأقساط التامين تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التامين، توفر رأس مال عملاق يجب أن يستغل في خدمة برامج التنمية الاقتصادية، مما يعكس أثره الايجابي على زيادة الإنتاج، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع التامين، لابد من اهتمام وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي، والعمل على زيادة إنتاجيته وتفعيل دوره في تجميع المدخرات، مع مراعاة وفرة الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة والتي لم تستثمر تأمينيا.وبالتالي يجب استغلال كامل طاقة ليقوم بدوره المهم كمصدر ادخاري واستثماري يساهم في زيادة الناتج المحلي ويدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام ولا يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على جانبين أساسيين وهما:

الجانب الأول: وهو تحليل إنتاج قطاع التأمين من خلال تحليل حسب الفروع، وهنا يتم دراسة مساهمة كل فرع على حدة في الإنتاج الوطني للتامين، لتبين لنا حصة كل فرع منه، وأيضا تحليل إنتاج من منظور مؤسساتي، وهنا نقوم بتحليل نسبة مساهمة كل مؤسسة في الإنتاج الكلي للقطاع.

الجانب الثاني: وهو تحليل حجم التوظيفات المالية وقبل ذلك لابد من التطرق إلى تطور القوانين التشريعية التي تحدد نسب التوظيف المختلفة.

الفرع الأول: تحليل تطور إنتاج قطاع التأمين في الجزائر

لقد حققت شركات التأمين خلال سنة 2014 ما قيمته 125.47 مليار دج بعدما كان قد بلغ 21.50 مليار دج سنة 2001، وهذا كما يوضحه الجدول رقم (2-1) التالي ويمكن تفعيل هذه المدخرات عن طريق توظيفها في مؤسسات يتخذ فيها المؤمنون صفة الشريك.

أولا: تطور رقم أعمال شركات التأمين

سنقدم تحليلا لتطور رقم الاعمال لشركات التأمين في الجزائر

الجدول رقم (2-1): رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2001-2014)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الإنتاج (رقم الأعمال)	21,50	29,42	31,27	36,12	41,64	47,13	54,49	68	77,67	81,08	87,32	100,18	113,96	125,47
معدل النمو	11,66	36,8	6,29	15,51	15,28	13,18	15,6	24,8	14,2	4,39	7,7	14,73	13,76	10,1

المصدر: الفترة (2001-2002): l 'Algérie en quelques chiffres n34.Ons.Alger.2005,p53.

- الفترة (2003-2004): l 'Algérie en quelques chiffres n36.Ons.Alger.2006,p55
- الفترة (2005-2006): l 'Algérie en quelques chiffres n39.Ons.Alger.2009,p58
- الفترة (2007-2010): l 'Algérie en quelques chiffres n40.Ons.Alger.2010,p59
- الفترة (2011-2012): l 'Algérie en quelques chiffres n42.Ons.Alger.2012,p64
- الفترة (2012-2013): l 'Algérie en quelques chiffres n44.Ons.Alger.2014,p64
- الفترة (2014): LES SECTEUR ALGERIN DES ASSURANCES NOTES STATISTIQUES

ويمكن توضيح تطور رقم الأعمال في الجزائر من خلال الشكل الموالي.

شكل رقم (2-2): تطور رقم أعمال التأمين خلال الفترة 2001-2014

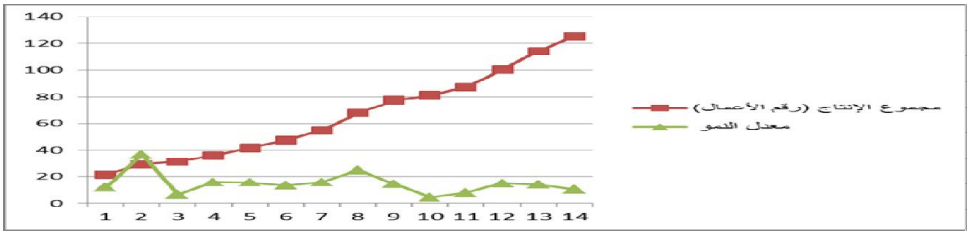

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1).

من **الجدول رقم (2-1) والشكل رقم (2-2)** لقد حقق سوق التأمين الجزائري تطورا ملحوظا من 21.50 مليار دج سنة 2001 إلى 125.47 مليار دج سنة 2014 بإنتاج إضافي صافي وصلت قيمته إلى 103.97 مليار دج، وهذا كمحصلة ناتجة عن حركية وموجة الإصلاحات الجذرية وإعادة الهيكلة التي باشرتها السلطات المركزية بدءا بالقانون الصادر في 01 جانفي 1990 الذي ألغي مبدأ التخصص بالنسبة للشركات الوطنية والسماح لها بإنتاج جميع منتجات التامين إلى قانون 07-95 الصادر في 25 جانفي 1995 الذي ألغت من خلاله احتكار سوق التأمين من طرف الدولة وفتحه للمنافسة بين الشركات الوطنية العمومية والخاصة الأجنبية، والتي تم تعميقها بالقانون 04-06 المؤرخ في 20فيفري 2006 الذي يهدف إلى ترقية مستوى الخدمة وتطوير الفروع التأمينية الحالية واستحداث شعب جديدة مثل تأمين بنك الذي تقوم من خلاله البنوك بتسويق بعض منتوجات التأمين عام 2008، والتي تزامنت مع برامج النفقات العمومية على غرار برنامج دعم

الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة وتوفر الشغل، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وهذا بغية مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الجزائري. وجاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بعد ما توصلت إلى نتيجة نقضي بأن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة التفكك الاقتصادي على المستوى الجغرافي والاجتماعي ما لم يتم تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية و إنعاشها ودون تعبئة الادخار المحلي وإنشاء القدرة الشرائية، وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصبح أثار التفكيك و تهيئة البلاد من أجل إنعاش أفضل [1]، والفصل بين التأمينات على الأضرار وتأمين الأشخاص الذي دخل حيز التنفيذ عام 2011. وإلى المخطط الخماسي لدعم النمو للفترة 2005-2009 بغلاف مالي يقدر بمبلغ 156.9 مليار دولار أمريكي، يغذيها برنامج الإستثمار العمومي بـ 286 مليار دولار للخماسي 2010-2014.[2] وهذا دليل على زيادة الاهتمام بهذا القطاع وتأكيد مدى أهميته على الرغم من تأخره نوعاما عن القطاعات الأخرى.

ويعود سبب الإرتفاع المسجل إلى كبر حجم حظيرة السيارات في الجزائر وكثرة مسببات الحوادث المتعلقة بها يضاف إليها إدراج التأمينات على السيارات ضمن التأمينات الإجبارية (تعريفة الضمان على خطر الإصطدام)، ونمو عمليات بيع السيارات بالتقسيط بواسطة البنوك التي تشترط عقد تأمين شامل على السيارة، وإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وفرض عقد تأمين السفر للراغبين في الحصول على تأشيرة إحدى دول الإتحاد الأوروبي، ناهيك عن تطبيق مخطط الدعم الفلاحي الذي يشترط التأمين ضد المخاطر الفلاحية على الفلاحين الراغبين في الإستفادة من الإعانات والخدمات التي يقدمها.

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " الظرف الاقتصادي و الاجتماعي " للسداسي الثاني من سنة 2001 " جوان، ص 24

[2] - قندوز طارق، وثيقة ألكترونية بعنوان "معوقات وكوابح نمو قطاع التأمين العربي بين التحدي والمواجهة (دراسة مسحية للجزائر والكويت خلال الفترة 2000-2010)"من على الموقع(http://giem.kantakji.com/article/details/ID/696#.WQd3HCG5Asc) بتاريخ 2017/03/12.

ثانيا: تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2001-2014

أ-تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2001-2004

من خلال الجدول رقم (2-2)، بلغ الإنتاج الإجمالي لقطاع التامين في الجزائر للسنوات الأربعة على التوالي: 22.10% مليار دج، 29.42% مليار دج، 31.27% مليار دج، 36.12% مليار دج، بزيادة متقاربة.

1) **تحليل إنتاج التأمين حسب الفروع:** سنقدم تحليلا لانتاج قطاع التأمين في الجزائر

الجدول رقم (2- 2): تطور انتاج حسب الفروع الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2001			2002			2003			2004		
الفروع	المبلغ	الحصة %	التغير %	المبلغ	الحصة%	التغير%	المبلغ	الحصة %	التغير %	المبلغ	الحصة %	التغير %
تامين السيارات	8849	41	8.5	10268	34.9	15.8	12273	38.4	19.5	15179	42	23
الأخطار الصناعية	6254	16	11.3	15059	40.97	72.8	12529	39.2	3.9	13974	39	11
النقل	3440	9	16.4	3936	13.4	14.9	4024	12.6	2.2	3943	11	2
الأخطار الزراعية	1872	9	51.4	1217	4.1	-15.9	1640	3.3	-14.6	583	2	-44
تامين الأشخاص	1003	5	8.1	1148	3.9	14.8	1176	3.7	2.5	1736	5	48
تامين القرض الداخلي	83	0	51.2	370	0.3	240.5	274	0.9	-25.9	83	0	-69
الموافقات الدولية	0	0	13.2	422	1.4	65	639	2	54.3	19 241	0 1	.
المجموع	**21501**	**100**	**11.6**	**29430**	**100**	**33.16**	**31970**	**100**	**86%**	**35758**	**100**	**12**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004

ويمكن توضيح تطور إنتاج التأمين حسب الفروع من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-3): تطور انتاج حسب الفروع الفترة (2001-2004)

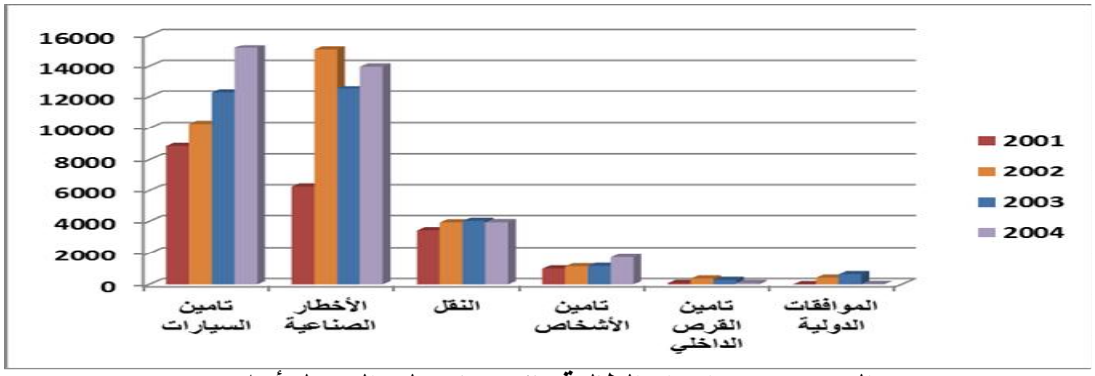

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الجدول رقم (2-2) والشكل رقم(2-3) أدناه حققت الفروع مستويات النتائج التالية:

- سجل إنتاج القطاع خلال سنة 2001 ارتفاعا، 11.6% حيث عرفت الجزائر فيضانات 10 نوفمبر2001 في حين بقيت تتحكم في إنتاج السوق الفروع الثلاث (فرع السيارات 41%، فرع الأخطار الصناعية بـ 29%، وفرع النقل بـ 16%)، كما وقد عرفت التأمينات الزراعية ارتفاعا معتبرا بـ 9% وذلك نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أما فرع تأمينات الأشخاص فتبقى حصته ضعيفة من إنتاج القطاع حيث تقدر بـ 5% بسبب عدة عوامل كغياب ثقافة تأمينية، النظام الجبائي، السوق المالي...الخ.
- أما عن سنة 2002 فقد حقق إنتاج القطاع ارتفاعا بـ 33.16% مقارنة بسنة 2001 وهي أعلى نسبة سجلت في العشر سنوات الأخيرة وقد كانت الحصة الأكبر من الإنتاج لصالح فرع الأخطار الصناعية بـ 40.97%، وفي المرتبة الثانية نجد فرع السيارات بـ 34.9%، أما المرتبة الثالثة فكانت لفرع النقل بنسبة بـ 13.4 %.
- وخلال سنة 2003 لم يكن هناك تطور كبير لنشاط القطاع الذي يستمد أغلبية أقساطه من فرع السيارات، حيث ساهم هذا النوع بنسبة 89% في الارتفاع الذي سجله سوق التامين وأبقى على تشكيلته المكونة من فرع السيارات بنسبة 38.4%، الأخطار الصناعية بنسبة 39.2% وفرع النقل بنسبة 12.6%،ويرجع الارتفاع في حصة فرع السيارات إلى عدة عوامل كتطور حظيرة السيارات في الجزائر، تطور في مجال التامين السيارات (الضمان المغطى لكل الأخطار) وجوب اكتتاب هذا الضمان في مجال قروض شراء السيارات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية، أما عن باقي الفروع فتبقى مساهمتها ضعيفة.
- في سنة 2004 ارتفع إنتاج القطاع بنسبة12 % مقارنة بسنة 2003 حيث شهد كل من فرع السيارات، الأخطار الصناعية والنقل تغيرا موجبا وبمقدار23%،11%، 2% على الترتيب في حين عرف فرع التأمينات الأخطار الزراعية تغيرا سالبا وبمقدار 44% كما

عرف فرع تأمينات القروض هو الأخر تغيرا سالبا وبمقدار 69% في حين تبقى نسبة تغير إنتاج بقية الفروع ضعيفة.

2) تحليل إنتاج التأمين حسب المؤسسات: سنقدم تحليلا لانتاج قطاع التأمين في الجزائر

الجدول رقم (2-3): تطور إنتاج حسب المؤسسات الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليون دينار جزائري

المؤسسات	2001		2002		2003		2004	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
SAA	4257	16,74	4867	16,78	8537	27,30	11187	31,23
CAAR	5423	27,35	7322	25,25	5197	16,62	3922	10,95
CAAT	4969	20,39	6985	24,09	6824	21,82	8914	24,89
CNMA	352	1,81	532	1,83	2590	8,28	2903	8,10
MAATEC	1824	9,37	2681	9,24	22	0,07	24	0,07
TRUST	12	0,06	19	0,07	2371	7,58	1958	5,47
CIAR	1259	6,47	2176	7,50	1217	3,89	1681	4,69
2A	702	3,61	814	2,81	1091	3,49	1424	3,98
CAGEX	928	4,77	1011	3,49	12	0,04	30	0,08
SGCI	8	0,04	10	0,03	51	0,16	20	0,06
AGCI	29	0,15	44	0,15	5	0,02	26	0,07
EL-BARAKA (SALAMA)	0	-	0,572	0,002	389	1,244	497	1,388
CASH	110	0,57	214	0,74	1794	5,74	1718	4,80
GAM	1392	7,15	1946	6,71	747	2,39	1160	3,24
EL RAYAN	153	0,79	211	0,73	420	1,34	355	0,99
STAR HANA	143	0,73	168	0,58	0	0	0	0
المجموع	**21561**	**100**	**29001**	**100**	**31267**	**100**	**35819**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004

ويمكن توضيح تطور إنتاج التأمين حسب المؤسسات من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-4): تطور انتاج حسب المؤسسات الفترة (2001-2004)

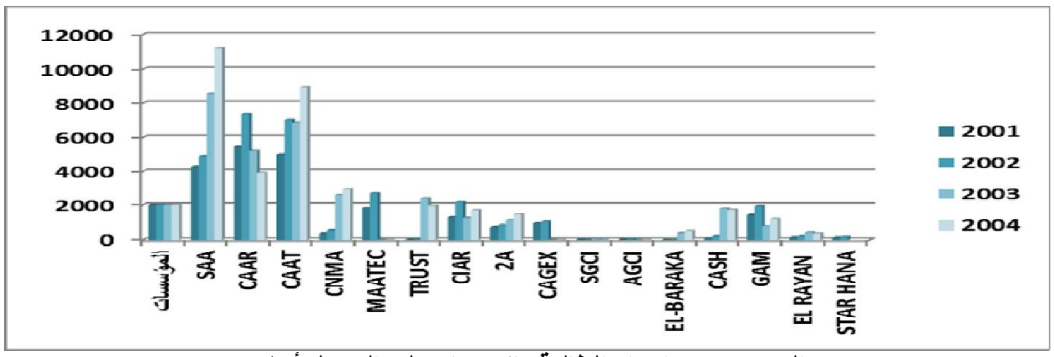

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

انطلاقا من الجدول رقم (02-03) والشكل رقم (02-04) أدناه، سوف نحاول توضيح تطور إنتاج الشركات المكونة لقطاع التأمينات من سنة 2001 إلى سنة 2004.

نلاحظ أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد سنة، إذ انتقل حجم الأقساط من 21.5 مليار دج سنة 2001 إلى 35.8 مليار دج سنة 2004 محققا بذلك زيادة في الأقساط تقدر بـ 14.3 مليار دج وكان لشركتي SAA و CAAT مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، إذ حققت كل شركة نسبة نمو بلغت 14.32% و 40.57% على التوالي لسنة 2002 مقارنة بسنة 2001، أما في سنة 2003 فقد حققت SAA زيادة تقدر بـ 3.6 مليار دج. وانخفاض يقدر بـ 1.6 مليار دج لشركة CAAT وهذا مقارنة لسنة 2002، وبهذا انتقلت حصة هاتين الشركتين في السوق من المجموع الحصص 40.87% سنة 2002 إلى 49.12% سنة 2003 ، وفي سنة 2004 فقد حققت شركتي SAA و CAAT نسبة 56% أما الانخفاضات فقد مست الشركات التي نشاطها موجه نحو تغطية المخاطر الصناعية، ويتعلق الأمر ب CAAR يقدر بـ -2.12 مليار دج سنة 2003 مقارنة بـ2002، أما في 2004 تقدر بـ -1.27 مليار دج مقارنة بسنة 2003. كذلك نرى الانخفاض في الشركات التالية: (TRUST حيث يقدر بـ (-413 مليون دج))، (CASH حيث يقدر بـ (-76 مليون دج))، (EL RAYAN حيث يقدر ب (-65 مليون دج) في سنة 2004 مقارنة بنسبة 2003، وهذا الانخفاض يؤدي إلى تذبذب نشاط التأمين الذي يؤدي إلى فقدان عقد تأمين وبالتالي انخفاض يكون على مستوى الإنتاج.

ب- تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2005-2009

من خلال الجدول رقم (2-1)، بلغ الإنتاج الإجمالي لقطاع التامين في الجزائر للسنوات الخمس على التوالي: 41.64% مليار دج، 46.50% مليار دج، 53.86% مليار دج، 68% مليار دج، 77.67% مليار دج بزيادة متقاربة.

1)- تحليل إنتاج التأمين حسب الفروع:

سنقدم تحليلا لانتاج قطاع التأمين في الجزائر

الجدول رقم (2- 4): تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليون دينار جزائري

الفروع	2005			2006			2007			2008			2009		
	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%
تامين السيارات	18872	44,63	24	21082	44,74	12	24552	45,05	16,45	29566	42,98	19,95	35336	45,06	16,32
الاخطار الصناعية	14828	35,07	6	16990	36,06	14,58	19431	35,65	14,36	25641	37,27	24,21	28532	36,39	10
النقل	4366	10,32	10,72	4495	9,54	2,95	5167	9,48	14,94	5760	8,37	10,29	6185	7,89	6,87
الاخطارالزراعية	737	1,74	26	569	1,21	- 22,79	520	0,95	-8,61	716	1,04	27,37	1044	1,33	31,41
تامينات الأشخاص	2604	6,16	50	3045	6,46	16,93	3533	6,48	16,02	5430	7,89	34,93	5759	7,34	5,71
تامين الفرض	228	0,54	175	311	0,66	36,40	662	1,21	112,86	838	1,22	21	779	0,99	-7,57
الموافقات الدولية	651	1,54	150	628	1,33	-3,53	637	1,17	1,43	839	1,22	24,07	778	0,99	-7,84
المجموع	42286	100	441,72	47120	100	56,54	54502	100	167,45	68790	100	161,82	78413	100	54,9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance. 2005-2006-2007-2008-2009

ويمكن توضيح تطور إنتاج التأمين حسب الفروع من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-5): تطور إنتاج حسب الفروع للفترة (2005-2009)

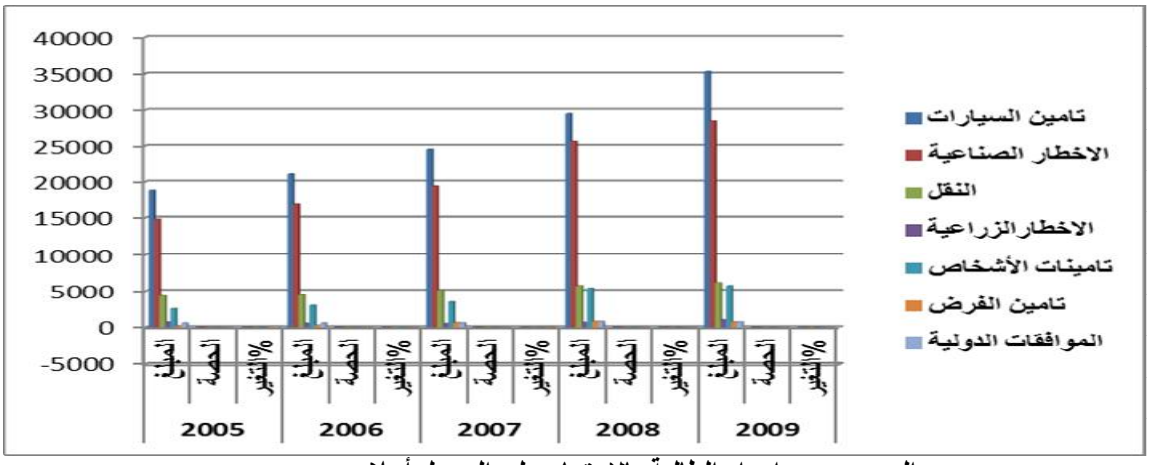

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال **الجدول رقم (2-4)** أدناه، نلاحظ أن سوق التأمينات تحت سيطرة فرعين كبيرين وهما فرع السيارات وفرع الأخطار الصناعية،

ففي سنة 2005 نرى أن حصة كل منهما على التوالي 44.63% و35.07% ويرجع ذلك لاجباريته وفي المقابل نجد فرع التأمينات الأشخاص يساهم بنسبة منخفضة تقدر بـ 6.16% أما بالنسبة لفرع الأخطار الصناعية فيحتل المرتبة بنسبة 35.07% ويليها فرع تأمينات النقل بنسبة 10.32% وبالنسبة لبقية الفروع تبقى مساهمتها في الإنتاج ضعيفة.

شهدت سنة 2006 صدور القانون 04/06 المعدل للأمر 07/95 والذي يهدف إلى تجسيد فكرة تحرير سوق التأمين وتفعيل نشاط القطاع وتحسين نوعية خدماته، بحيث نلاحظ

سيطرة الفروع الثلاث على القطاع (السيارات، الأخطار الصناعية، فرع النقل) وقد كان الارتفاع الأكبر لصالح فرع السيارات بنسبة 44.74%، وفي المرتبة الثانية الأخطار الصناعية بنسبة 36.06% ويليه فرع النقل 9.54%، ونلاحظ أن فرعي السيارات والأخطار الصناعية تستحوذان على 80% من مجموع الأقساط، كما سجل تزايد بصورة ضئيلة لتأمينات الأشخاص وتامين على القرض على التوالي 6.46%و 0.66% بزيادة على التوالي تقدر بـ16% و 36.40% على عكس من ذلك عرف فرع التأمينات الزراعية تراجعا بمقدار (-22.79%).

خلال سنوات من 2007 إلى 2009 شهد قطاع التامين بقاء الفروع الثلاثة مسيطرة على إنتاج القطاع حيث بقي فرع السيارات يحتل رأس القائمة بحصة تقدر بـ45% من إنتاج القطاع حيث عرف تغيرا موجبا يقدر بـ 43.92% ويرجع سبب ذلك لتطور مجال عقد تامين السيارات حيث يضمن كل الأخطار إضافة إلى وجوب استكتاب هذا الضمان في قروض شراء السيارات وفي المرتبة الثانية فرع الأخطار الصناعية بحصة تقدر بـ 36% في حين يحتل فرع النقل المرتبة الثالثة بالرغم من حصتها الضعيفة فقد عرفت زيادة تقدر بـ 19.70%، أما الفروع الأخرى فتبقى مساهمتها ضعيفة جدا.

2)- تحليل إنتاج التأمين حسب المؤسسات : سنقدم تحليلا لانتاج قطاع التأمين في الجزائر

الجدول رقم (2- 5): تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2005		2006		2007		2008		2009	
الشركات	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
SAA	12515	30,06	13427	28,88	14719	27,31	16445	24,32	18676	24,05
CAAR	6255	15,02	7572	16,29	8157	15,14	12514	18,51	13260	17,07
CAAT	7392	17,75	8068	17,35	10588	19,65	11062	16,36	13345	17,18
CNMA	2990	7,18	2822	6,07	3141	5,83	3957	5,85	4974	6,40
MAATEC	27	0,06	29	0,06	31	0,06	0	-	40	0,05

1,88	1460	1,98	1339	2,66	1432	2,17	1009	3,64	1514	**TRUST**
7,82	6074	6,83	4619	6,20	3344	6,08	2829	5,39	2245	**CIAR**
3,37	2621	3,13	2117	3,93	2118	3,98	1851	4,45	1851	**2A**
0,21	166	0,17	117	0,14	73	0,02	10	0,03	11	**CAGEX**
0,22	173	0,42	285	0,10	55	0,03	13	0,01	6	**SGCI**
3,20	2489	2,83	1915	2,64	1421	2,27	1054	1,57	654	**EL-BARAKA (SALAMA)**
11,46	8898	14,75	9974	12,12	6534	13,28	6173	10,33	4300	**CASH**
2,71	2107	2,37	1604	2,56	1377	2,88	1337	3,63	1510	**GAM**
0	0	-		-	0	-		0,89	369	**EL RAYAN**
3,671	2851	2,476	1674	1,677	904	0,650	302	0,002	1	**ALLIANCE**
0,690	**536**	0	0	0	0	0	0	0	0	**CARDIF**
100	**77 670**	**100**	**67622**	**100**	**53894**	**100**	**46496**	**100**	**41640**	**TOTAL**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007-2008-2009

نلاحظ من خلال جدول رقم (2-5) أدناه أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة، حيث انتقل حجم الأقساط من 41.6% مليار دج سنة 2005 الى 77.67%مليار دج في سنة 2009 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 36.03 مليار دج وكذلك شهدت سنة 2009 زيادة في حجم الإنتاج قدرت 10.04 مليار دج وهذا مقارنة بسنة 2008 وكان لشركات التأمين العمومية مساهمة كبيرة تقدر بـ 69.97% من الإنتاج الإجمالي، مقابل 34.80% للشركات الخاصة و 6.45% للتعاضديات.

أما في سنة 2007 إذ ما قورنت بسنة 2006 فنرى أن هناك زيادة في سوق التامين قدرت بـ 15.91% من حجم النشاط، وهو ما يترجم زيادة رقم الأعمال من 46.4 مليار دج سنة 2006 الى 53.8 مليار دج سنة 2007، أي بحجم أقساط إضافية قدرت بـ 7.3 مليار دج.

د-تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2010-2014

من خلال الجدول رقم (2-1)، بلغ الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر للسنوات الخمس على التوالي: 81.08 مليار دج، 87.32 مليار دج، 100.18 مليار دج، 113.96 مليار دج، 125.47 مليار دج بزيادة متقاربة.

1)- تحليل إنتاج التأمين حسب الفروع: سنقدم تحليلا لانتاج قطاع التأمين في الجزائر

الجدول رقم (2- 6): تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليون دينار جزائري

الفروع	2010			2011			2012			2013			2014		
	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%
تامين السيارات	39644	48,55	12	43552	49,44	10	52466	51,77	20,46	61310	52,59	16,85	63879	50,91	4,19
الأخطار الصناعية	26506	32,46	-7	28909	32,81	9,06	32054	31,63	10,87	35424	30,38	10,51	41834	33,34	18
النقل	6092	7,46	-1,5	5708	6,48	- 6,30	5332	5,26	-6,58	5475	4,70	2,68	6497	5,18	18,66
الاخطارالزراعية	1237	1,51	18,48	1626	1,85	31,44	2247	2,22	38,19	2792	2,39	24,25	3269	2,61	17,08
تأمينات الأشخاص	7179	8,79	24,65	7043	7,99	- 1,89	7499	7,40	6,47	8034	6,89	7,13	8976	7,15	12
تامين القرض	364	0,45	-53,27	441	0,50	21,15	535	0,53	21,31	876	0,75	64	1017	0,81	16
الموافقات الدولية	639	0,78	-17,86	819	0,93	28,16	1213	1,20	48,1	2679	2,30	121	0	-	-100
المجموع	81661	100	-24,5	88098	100	91,62	101346	100	138,82	116590	100	246,42	125472	100	-14,07

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-2013-2014

نرى جليا من خلال الجدول رقم (2-6) سيطرة وهيمنة واضحة على مدى السنوات على سوق التأمينات لفرعين كبيرين هما السيارات وفرع تأمين الأخطار الصناعية فمنذ سنة 2010 على ما يقدر بـ81% من مجموع الأقساط، حيث بلغت حصته كل منهما في سنة 2014 على التوالي 50.91% و 33.34%،

رغم حصتها الضعيفة 7.15% عرفت التأمينات على الأشخاص زيادة تقدر بـ: 25.03% حيث مرت من 7.17 مليار دج، ونتجت هذه الزيادة عن زيادة الوعي التأميني، وأيضا إلى تسويق منتوج التأمين (المساعدة أثناء السفر) الذي أصبح منذ جوان 2004 إجباري لكل طلب تأشيرة واستمر إلى غاية الآن، إضافة لذلك فقد عرفت سنة 2014 تحسن معتبر مقارنة بسنة 2010 فقد حقق نمو ايجابي يقدر بـ 1797 مليار دج،

وعلى غرار جميع السنوات فقد ظل سوق التامين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات فهو يمثل 50.91% من إنتاج السوق في 2014 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ103.9 مليار دج منذ 2001 وترجع هاته الزيادة لمايلي:

- تطور الوعي التأميني؛
- تطور حظيرة السيارات في الجزائر؛
- تطور في مجال عقد تأمين السيارات، الضمان المغطى لكل الأخطار؛
- وجوب اكتتاب هذا الضمان في مجال قروض شراء السيارات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية (البنوك).

بينما التأمين على الأشخاص رغم حصته الضعيفة والمقدرة بحوالي 12% في 2014 لكنه عرف تحسنا ملحوظا بسبب عدة إصلاحات منها عملية الفصل بين التأمينات على الأضرار والتامين على الأشخاص حيث تم تكوين شركات متخصصة لهذا النوع من المنتجات. وتم تحويل عملية الاكتتاب لهاته الشركات التي تم تكوينها حديث ومن بينها شركة التامين على الحياة الجزائرية المختصرة بكلمة TALA [1] وهي فرع للشركة الجزائرية للتامين CAAT، وشركة كرامة (CAARAMA-SPA)[2] وهي فرع من شركة CAAR، وشركة تأمين الاحتياط والصحة وهي مختصر كلمة (SAPS)[3] وهي شركة ذات أسهم وشراكة بين(SAA-MACIF-BADR-BDL)، وأخيرا شركة كرديف الجزائر يمكن اعتبارها أول شركة تأمين على الأشخاص والتي رخص لها تجاريا بتاريخ 05 سبتمبر 2011.

2)- تحليل إنتاج التأمين حسب المؤسسات : سنقدم تحليلا لانتاج قطاع التأمين في الجزائر

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن إعتماد شركة التأمين " تأمين لايف الجزائر" شركة ذات أسهم، ص 19.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن إعتماد شركة التأمين " كرامة للتأمين" شركة ذات أسهم، ص 19.

[3] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن إعتماد شركة التأمين " شركة تأمين الاحتياط والصحة" شركة ذات أسهم، ص 19.

الجدول رقم (2- 7): تطور إنتاج حسب المؤسسات الفترة (2010-2014) **الوحدة: مليون دج**

السنة	2010		2011		2012		2013		2014	
المؤسسات	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
SAA	20072	24,76	21146	24,22	23164	23,12	25594	22,46	26586	21,18
CAAR	12802	15,79	12839	14,70	14096	14,07	14542	12,76	16088	12,82
CAAT	14083	17,37	14636	16,76	15501	15,47	17993	15,79	20192	16,09
CNMA	5751	7,09	6732	7,71	8084	8,07	9893	8,68	11268	8,98
MAATEC	60	0,10	80	0,1	156	0,16	395	0,35	512	0,41
TRUST	1849	2,30	1867	2,14	2286	2,28	2682	2,35	2613	2,08
CIAR	5980	7,40	6113	7,00	6679	6,67	7586	6,66	8859	7,06
2A	3038	3,75	3203	3,67	3595	3,59	4020	3,53	3943	3,14
CAGEX	279	0,34	329	0,38	359	0,36	382	0,34	0	-
SGCI	94	0,12	145	0,17	219	0,22	534	0,47	0	-
AGCI	0	-	0	-	3276	3,27	0	-	0	-
EL-BARAKA (SALAMA)	2540	3,13	2796	3,20	0	-	4015	3,52	4491	3,58
CASH	7480	9,23	7900	9,05	8375	8,36	9701	8,51	12002	9,56
GAM	2911	3,60	2849	3,26	3372	3,37	3293	2,89	3506	2,79
ALLIANCE	3423	4,22	3903	4,47	3714	3,71	4149	3,64	4427	3,527
CARDIF	714	0,90	901	1,032	1072	1,070	1207	1,06	1374	1,095
SAPS	0	-	241	0,28	1069	1,07	1087	0,95	1272	1,01
AXA VIE	0	-	0	-	250	0,250	770	0,68	1165	0,93
AXA DOM	0	-	1	0,001	382	0,381	1211	1,06	2491	1,98
CAARAMA	0	-	930	1,065	1798	1,795	1923	1,69	1539	1,23
MACIRVIE	0	-	147	0,17	977	0,98	1084	0,95	1109	0,88
TALA	0	-	560	0,64	1169	1,17	1300	1,14	1556	1,24
MUTULISTE	0	-	0	-	577	0,576	589	0,52	512	0,41
TOTAL	**81 076**	**100**	**87 318**	**100**	**100 170**	**100**	**113 950**	**100**	**125 505**	**100**

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-2013-2014

نلاحظ من جدول رقم (2-7) أن نشاط التأمين في تطور مستمر، ويتحقق ذلك بحجم الأقساط، حيث ينتقل حجم الأقساط من 81.07 مليار دج سنة 2010 إلى 125.5 مليار دج في سنة 2014 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 44.43 مليار دج، كذلك شهدت سنة 2014 زيادة في حجم الإنتاج قدرت بـ 25.33 مليار دج وهذا مقارنة بسنة 2012 وكانت هذه

الزيادة راجعت إلى مساهمة شركات التأمين العمومية بحوالي 59.65% من الإنتاج الإجمالي، مقابل 30.96% لشركات الخاصة و 9.38% للتعاضديات.

أما في سنة 2011 إذا ما قورنت بسنة 2010 فنرى أن هناك زيادة في سوق التأمين قدرت بـ 7.69% من حجم النشاط، وهو ما يترجم زيادة رقم الأعمال من 81.07 مليار دج في عام 2010 الى 87.31 مليار دج سنة 2011 أي بحجم أقساط إضافية قدرت بـ6.24 مليار دج، على المستوى التنظيمي خضع هيكل السوق لتغير كبير نسبيا، إذا أن عدد شركات التأمين العاملة في السوق ارتفع من 16 شركة في عام 2010 الى 23 شركة في عام 2012، ومنذ سنة 2011 تم التمييز بين شركات التأمين الأشخاص وشركات التأمين الأضرار، ومع ذلك لم يكن يشعر بهذا التغير بشكل كبير من حيث النشاط، إذ ساهمت الشركات الجديدة التي اعتمدت AXA DOMMAGES، SAPS،TALA،CAARAMA، AXA VIE، MACIRVIE، MUTULISTE بزيادة قدرت بـ 7.68 مليار دج. حققت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ما يقدر بـ6.98 مليار دج؛

تتصدر الشركات العمومية الأنشطة في هذا المجال قائمة الأرباح المحققة من قبل القطاع، حيث حققت شركة (كاش للتأمين) (CASH) أرباحا تقدر بـ2.30 مليار سنة 2014 مقارنة بالسنة 2013 و حققت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT) أرباحا تقدر بـ2.19 مليار دج، وبلغت أرباح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) خلال نفس السنة ب 1.54 مليار دج، وجاءت الشركة SAA محققة أرباحا صافية تقدر بـ 992 مليون دج ، أما بالنسبة لشركات القطاع الخاص فقد تصدرتها من حيث الأرباح المحققة في 2014 الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR) بـ 1.27 مليار دج متبوعة بشركة الكرامة (السلامة) بأرباح تقدر بـ 476 مليون دج، ومن ثما شركة أليانس للتأمينات التي حققت أرباحا بـ278 مليون دج؛

من جهتها، حققت شركات التأمين المتخصصة في التأمين على الأشخاص أرباحا محسوسة نوعا ما خلال سنة 2014 وتقدمت هذه الشركات (AXA DOMMAGES)

بأرباح 1.28 مليار دج، متبوعة بشركة (AXA VIE) تقدر بـ 395 مليون دج، متبوعة بشركة تالا للتأمينات (TALA) بحصة أرباح مقدرة 256 مليون دج، ثم بشركة SAPS 185 مليون دج، وأخيرا شركة كارديف الجزائر بـ 167 مليون دج من الأرباح.

الفرع الثاني: تطور حجم التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين للفترة (2001-2014)

نظرا لما تحققه شركات التأمين من نتائج عمدت الدولة لفرض رقابة صارمة على مختلف أنشطتها وهذا لضمان التسيير الأمثل بعملية التأمينية، ومن أجل درجة عالية من المردودية لأموال المؤمن لهم وحمايتها تلجأ الدولة إلى تنظيم عملية استثمار هذه الشركات في فرص جيدة. ومن بين العناصر التي تخصها بمراقبة مستمرة هي مبالغ الالتزامات النظامية، وذلك كضمان لحقوق مكتتبي عقود التأمين، وتستند مراقبة وتقييم قطاع التأمين في الجزائر على المادة 224 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 1995/01/25 التي تنص:" يجب على مؤسسات التأمين و/أو إعادة التامين أن تكون قادرة في أي وقت على تبرير التقديرات المتعلقة بالالتزامات النظامية التي يتعين عليها تأسيسها وهي: الاحتياطات، الأرصدة النقدية، الديون. يجب أن تقابل هذه الالتزامات أصول معادلة لها وهي:

1-سندات وودائع وقروض؛

2-قيم منقولة وسندات وقروض؛

3-أصول عقارية.

وتحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم. "[1]

أولا: تطور القوانين التشريعية التي تحدد نسب التوظيف

وان النسب المتعلقة بالاستثمار في مختلف هذه الفئات فتم تحديدها كمايلي:

- **قبل 1993:** لم يكن هناك اختيار في توظيف أموال شركات التأمين حيث كانت الخزينة العمومية الطريق الوحيد لذلك، فقد كانت شركات التأمين الجزائرية توظف كل أموالها في السندات الحكومية وذلك لعدم توفر سوق مالي جزائري.

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد:13،الصادرة بتاريخ :08-03-1995، ص 30.

❖ **بعد 1993: وزعت التوظيفات على النحو التالي:**

- 50 % على الأقل توظف في سندات الخزينة؛
- الباقي يوزع ما بين عناصر الأصول الأخرى شرط أن لا تتعدى نسبة العقارات 10%.

❖ **بعد 1996** : بعد تحرير سوق التأمينات حدث تعديل في شروط تمثيل الالتزامات المقننة بموجب القرار الوزاري 96-07 المؤرخ في 1996/10/02 المحدد لنسب التوظيفات المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين حيث حددت نسب التوظيف كمايلي:

- 65% على الأقل تخصص للسندات الحكومية (سندات الخزينة وإيداعات لدى الخزينة 40 % منها تكون متوسطة وطويلة الأجل) بدلا من 50 % السابق؛
- الباقي يوزع مابين عناصر الأصول الأخرى حسب الفرص السوقية المتاحة.

❖ **2002:** بموجب القرار الوزاري رقم 02-01 الصادر في 2002/01/07 والمعدل للقرار السابق جاءت نسب التوظيف كالتالي:

- 50% على الأقل توظف في السندات الحكومية؛
- 20% ودائع لأجل (DAT)؛
- 10% على الأكثر للأصول العقارية؛
- 15% للسوق المالية (البورصة)؛
- 5% للمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

ثانيا: حجم التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين.

لا يسمح الهيكل المالي لإنتاج شركات التأمين في إطار تعبئة المدخرات أن يخرج عن نطاق هذه الشركات، حيث تقوم بتوظيف الأموال في مجالات متعددة.

تجسد هذا الهيكل المالي في إنخفاض تأمينات الأضرار لعدم احتوائها على توظيفات الأجل الطويل، على خلاف تأمينات الأشخاص فهي تحقق عوائد توظيفات عالية خاصة في مجال التوظيف في الأسهم.

1-التوظيفات المالية للفترة 2001-2002

سنقدم تحليلا للتوظيفات المالية للفترة 2001-2002 من خلال مايلي :

الجدول رقم (2-8): التوظيفات المالية للفترة 2001-2002 الوحدة : مليون دج

السنوات	2001		2002	
المؤسسات	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
SAA	13712	29	14513	27
CAAR	11465	24	12384	23
CAAT	6205	13	6960	13
CNMA	3888	8	4791	9
MAATEC	223	0	272	1
TRUST	1338	3	1671	3
CIAR	444	1	558	1
A2	1097	2	1279	2
CAGES	471	1	471	1
SGCI	1221	3	1056	2
AGCI	2254	5	2410	4
EL-BARAKA	132	0	162	0
CASH	1369	3	1664	3
RAYAN AL	0	-	300	1
TOTAL	**43819**	**92**	**48491**	**90**
CCR	3984	8	5250	9,8
TOTAL	**47803**	**100**	**53741**	**100**

المصدر: خيري محمد، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 155.

سجل حجم التوظيفات لسنة 2001 بمبلغ يقدر بـ47 مليار دج، أما سنة 2002 بـ53 مليار دج وإذا ما قورنت سنة 2002 بسنة 2001 حققت زيادة تقدر بـ 5 مليار دج، وهذا راجع إلى إحتلال الصدارة للشركات العمومية (SAA,CAAT,CAAR) بالرغم من التوظيفات الضئيلة لسنة 2002، والملاحظ أيضا أن شركةCAAT سجلت استقرارا بنسبة 13% لسنة 2002 مقارنة بسنة 2001 وإرتفاع إجمالي للتوظيفات لـ CCR بـ 9.8% لسنة 2002 مقارنة بنسبة 8.3% لسنة 2001.

وعليه فإن مجموع مساهمة هذه الشركات (SAA,CAAT,CAAR,CCR) بنسبة 81.7% من إجمالي التوظيفات المالية لقطاع التأمين، وتبقى مساهمة شركات التأمين الأخرى توظيفات ضئيلة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2- 8) أدناه.

2-التوظيفات المالية للفترة 2005-2006

سنقدم تحليلا للتوظيفات المالية للفترة 2005-2006 من خلال مايلي :

الجدول رقم (2-9): التوظيفات المالية للفترة 2005-2006 **الوحدة** : مليون دج

السنوات	2005		2006	
المؤسسات	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%
SAA	17926	32	19524	33
CAAR	12098	22	11621	20
CAAT	8327	15	9007	15
CNMA	4225	8	3669	6
MAATEC	218	0	276	0
TRUST	2092	4	1876	3
CIAR	1186	2	936	2
A2	764	1	582	1
(SALAMA) EL-BARAKA	334	1	386	1
CASH	2176	4	4283	7
GAM	245	0	323	1
AL RAYAN	294	1	0	-
ALLIANCE	0	-	79	0
CARDIF	0	-	0	-
TOTAL	49885	90	52562	89
CCR	5576	10	6391	11
TOTAL	**55461**	**100**	**58953**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Rapport de ministère des finances 2006 p3.

حسب الجدول رقم (2-9)، سجلت التوظيفات المالية انتقال من 55 مليار دج في سنة 2005 الى 58 مليار دج سنة 2006 بإضافة تقدر بـ 3 مليار دج، وهذا ما سجلته كل من الشركات(CASH,SAA,CAAT,CAAR) إرتفاع في إجمالي التوظيفات لسنة 2006 كانت على التوالي 20% ،33%،15%،7%، فبالنسبة لـ CASH تطور حجم التوظيفات

نتيجة تطور رقم أعمالها، حيث سجلت مستوى إضافي قدر بـ 2 مليار دج خلال نفس السنة مقارنة بسنة2005 .

كما يمكن إدراج أصناف التوظيفات المالية لسوق التأمين في الجزائر لسنة **2005-2006** وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-10) أدناه.

الجدول رقم (2-10): التوظيفات المالية لسوق التأمين الجزائرية حسب الأصناف للفترة 2005-2006

الوحدة : مليون دج

السنوات	2005		2006		التغير	
الاصناف	**القيمة**	**%**	**القيمة**	**%**	**القيمة**	**%**
قيم الدولة	35462	64	38223	65	2761	8
السوق النقدية	608	1	430	1	-178	-29
القيم المنقولة	9938	18	8033	14	-1905	-19
الودائع لأجل	9255	17	12267	21	3012	33
المجموع	**55263**	**100**	**58953**	**100**	**3690**	**7**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Rapport de ministère des finances 2006 p31

ومن خلال قيم الدولة مفصلة من طرف قانون التأمينات حيث شكلت 65% من إجمالي التوظيفات سنة 2006، أما التوظيفات الأخرى (السوق النقدية، القيم المنقولة، الودائع لأجل) سجلت على التوالي:1%،18%،17% سنة 2005، في حين سجلت الودائع لأجل تطورا ملحوظا بنسبة 32% لسنة 2006 مسجلة بذلك المرتبة الثانية بنسبة 21%،

3-التوظيفات المالية للفترة 2007-2010

سنقدم تحليلا للتوظيفات المالية للفترة 2007-2010 من خلال مايلي :

الجدول رقم (2-11): التوظيفات المالية لسوق التأمين الجزائرية حسب الأصناف للفترة 2007-2010

الوحدة : مليون دج

السنوات	2007		2008		2009		2010	
الاصناف	**القيمة**	**%**	**القيمة**	**%**	**القيمة**	**%**	**القيمة**	**%**
قيم الدولة	43368	56	42719	46	50427	46	59774	43
السوق النقدية	200	0	0	-	12234	-	14206	-
القيم المنقولة	7439	10	10032	11	28898	11	44260	10
الودائع لأجل	15247	20	23696	25	17723	26	19887	32
اصول ثابة	11083	14	17214	18	109282	16	138128	15
المجموع	**77337**	**100**	**93661**	**100**	**218564**	**100**	**276255**	**100**

المصدر: بارة سهيلة،استثمارات التأمين ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني،مجلة العلوم الاقصادية، السودان، العدد 16(2)، 20015،ص 196.

حسب الجدول رقم (2-11) أعلاه، سجلت التوظيفات المالية لسنة 2010 بـ 118 مليار دج مقارنة بسنة 2007 تقدر بـ43 مليار دج أي بزيادة تقدر بـ74 مليار دج، وهذه الزيادة راجعت إلى حجم التوظيفات التي تم من خلال الشركات العمومية (SAA ,CAAT,CAAR) ولعل الشركة الوطنية للتأمين SAA تتصدر المرتبة الأولى في توظيفات أقساط التأمين بمعدل نسبي يقدر 23% تليها شركة CAAR بمعدل نسبي مقداره 21% بينما شركة التأمينTRUST احتلت المرتبة الثالثة بمعدل نسبي19%، فإن السيطرة على توظيفات قطاع التأمين في الجزائر لسنة 2010 يرجع خبرتها في سوق التأمينات الجزائرية، والى توفر منتوجات تأمينية تجذب بها عدد هائل من المتعاملين، الأمر الذي يجعلها تحوز على أقساط كبيرة ومدخرات تعمل على توظيفها.

حسب الجدول رقم (2-11) فإن هناك ثلاثة أصناف التوظيفات المالية لتوظيف و استثمار أقساط لسوق التأمينات الجزائرية المتمثلة في قيم الدولة، وكذا التوظيف في القيم المتداولة (سندات وأسهم، والإيداع لأجل)، بالإضافة أصول ثابة حيث قدر حجم التوظيفات بها بـ 138 مليار دج في سنة 2010 بينما كان في سنة 2009 يقدر بحوالي 109 مليار دج، وهناك عدة عوامل تتحكم في عملية التوظيف لهاته الأقساط أولها تقييد القانوني الذي يفرض حداً أدنى على الأقل يقدر بحوالي 50% من قيم الدولة و ثانيهما الطبيعة الاقتصادية للدولة والتي تمر بمرحلة تحولات من اقتصاد اشتراكي يعتمد على المؤسسات العمومية إلى اقتصاد سوق المال، وأهم مجالات توظيف أقساط شركات التأمين تتمثل في قيم الدولة وذلك بمعدل نسبي مقداره 43% في سنة 2010، أما بالنسبة للودائع بالأجل التي أتت في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بحوالي 32% على عكس سنة 2009 حيث قدرت نسبتها بحوالي 26%،وهي ترجع بعوائد على هذه الشركات، كما تساهم في تمويل الاقتصاد عن طريق إدخار هذه الأموال في البنوك التي تعمل على إعادة إستثمارها.

4- التوظيفات المالية للفترة 2011-2014

سنقدم تحليلا للتوظيفات المالية للفترة 2011-2014 من خلال مايلي :

الجدول رقم (2-12): التوظيفات المالية للفترة 2011-2014 **الوحدة :** مليون دج

	السنوات	2011		2012		2013		2014	
	المؤسسات	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
تأمين الأخطار (الأضرار)	SAA	40 943	29	40 595	16	45 513	26	47 586	25
	CAAR	20 370	14	20 929	8	21 740	13	21 960	12
	CAAT	20 463	15	21 467	9	24 082	14	24 445	13
	CNMA	4 165	3	4 850	2	6 110	4	8 283	4
	MAATEC	274	0	224	0	209	0	316	0
	TRUST	3 283	2	3 534	1	3 209	2	3 698	2
	CIAR	3 022	2	3 022	1	3 123	2	3 878	2
	A2	820	1	93 963	38	706	0	1 132	1
	EL-BARAKA	1 883	1	2 139	1	2 583	1	2 990	2
	CASH	9 268	7	12 152	5	13 205	8	15 083	8
	GAM	1 622	1	1 762	1	2 608	2	2 608	1
	AXA DOM	-	-	777	0	900	1	350	0
	ALLIANCE	2 041	1	2 318	1	2 620	2	2 702	1
تأمين الأشخاص	CARDIF	1 095	1	745	0	1 260	1	1 310	1
	SAPS	450	0	775	0	1 185	1	1 575	1
	AXA VIE	-	-	401	0	506	0	300	0
	CAARAMA	-	-	1 400	1	3 050	2	3 479	2
	MACIRVIE	-	-	200	0	200	0	200	0
	TALA	967	1	1 379	1	1 516	1	1 831	1
	MUTULISTE	-	-	740	0	740	0	940	1
	TOTAL	**110 666**	**79**	**213 372**	**86**	**135 065**	**78**	**144 916**	**77**
	CCR	30 298	21	34 277	14	37 881	22	42 843	23
	TOTAL	**140 964**	**100**	**247 649**	**100**	**172 946**	**100**	**187 759**	**100**

المصدر: بارة سهيلة، استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 196.

Rapport d'activite des assurances en algérie,rapport annuel 2014,p38

حسب الجدول رقم (2-12) أعلاه، سجلت التوظيفات المالية لسنة 2011 ارتفاع معتبر مقارنة بسنة 2010 بمبلغ يقدر بـ 14 مليار دج أي بزيادة تقدر 22 مليار دج، وهذا راجع إلى الفصل بين شركات تأمين الأضرار والأشخاص منذ صدور المادتين 24/23 من قانون 104/06، وهذا ما يلاحظ على التوظيفات لشركات التأمين المختلفة بحيث نجد SAA في المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ29 % ومن ثم CAAT بنسبة 15 %وتليها CAAR بنسبة 14 %. وما يلاحظ خلال سنتي 2012 و2013 تراجع في نسبة التوظيفات الخاصة بشركات التأمين ومنها SAA من نسبة 29% إلى 26% في سنة 2013،أما CAAT من

[1] -الجريدة الرسمية ، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

15 % إلى 14 % في نفس السنة، وشركة CAAR من 14 % إلى 13 % خلال نفس السنة. وما يلاحظ على التأمين على الأشخاص ضعف كبير جدا في التوظيفات المالية، وهذا راجع إلى العامل الديني والى عدم الوعي التأميني والادخاري وهذا ما يؤثر على حجم المدخرات في التأمين.

ويمكن تحديد التوظيفات المالية لشركات التأمين في الجزائر من خلال قيم الدولة في السنوات الثلاثة (2011-2011-2013) بقيمة 38%،41%،40%على التوالي، وما يلاحظ تراجع بنسب متقاربة في سنة 2013، وأما الودائع لأجل فهي في تذبذب حيث سجلت تذبذبات في السنوات الثلاثة بنسب التالية:36%،31%، 33%على التوالي، وبالرغم من هذا تحتل المرتبة الثانية، وان ودائع لأجل هي تدعم النشاط البنكي وتمويل الاقتصاد وان أي تذبذب يؤدي بطبيعة الحال إلى تأثير على الاقتصاد، وعند ملاحظتنا للقيم المنقولة والمساهمات نجد أنها أيضا في تذبذب من 15% في سنة 2011 إلى 9% في سنة 2013 و 10 % إلى 4% في نفس السنة.

وعليه في التوظيفات المالية لسنة 2011-2013 هي في تذبذب وهذا بسبب التقييدات التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 114/13 المؤرخ في 28 مارس2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين[1]، بهدف تعزيز قدرة شركات التأمين على الوفاء من خلال أرصدة مقننة. ولقد سجلت توظيفات شركات التأمين إلى نهاية 2014 ما يعادل 187 مليار دج بزيادة قدرها 8.5% مقارنة مع عام 2013. وبلغت قيم الدولة 93.4 مليار دج ما يعادل 43% تليها الودائع لأجل بـ34%، وأخيرا القيم المنقولة بنسبة 9%، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-13).

وبالرغم من المدخرات المتوفرة والناتجة عن العقود الطويلة الأجل في شركات التأمين الأشخاص والتي استغلالها وتوظيفها يؤديان لتوفير موارد مالية للاقتصاد الوطني.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 114/13 المؤرخ في 28 مارس 2013

الجدول رقم (2-13):التوظيفات المالية لسوق التأمين الجزائري حسب الأصناف للفترة2011-2014

الوحدة : مليون دج

السنوات	2011		2012		2013		2014	
الأصناف	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
قيم الدولة	63840	38	73336	41	80426	40	93437	43
القيم المنقولة	25667	15	17413	10	17293	9	19756	9
الودائع لأجل	60051	36	56528	31	66629	33	74566	34
أصول ثابة	17073	10	7349	4	8597	4	0	0
المجموع	**166631**	**100**	**154626**	**86**	**172945**	**86**	**187759**	**87**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

بارة سهيلة، استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 202.

Rapport de situation générale du secteur des assurance 2013-2014,p39

وعليه فإن مؤسسات التأمين مطالبة بتوظيف أموالها بالاستثمار في سوق المالي أو عن طريق الودائع لأجل والقيم المنقولة أو سوق العقارات إلا أنه غير منظم في الجزائر، لذلك لعزوف مؤسسات التأمين الاستثمار فيها، وإذا قامت واستثمرت فيها فان غرضها الاستغلال خاص (مكاتب، وكالات، فروع)، وعليه تختار اللجوء إلى توظيف أموالها في الخزينة العمومية، لأنها أكثر ضمانا وأحسن عائدا.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في شركات التأمين بالجزائر.

ترتكز التنمية الاقتصادية على المدخرات لكونها السبيل المفضل لتمويل الاستثمارات لشركات التأمين، ولهذا يحتاج الاقتصاد إلى ضرورة وحيوية التعبئة القصوى للمدخرات، مع توجيه هذه المدخرات لكي تصب في قنوات ادخارية وتمويلية ملائمة.

وبناء على ما سبق سنحاول تحليل واقع تعبئة المدخرات في الاقتصاد، ومن ثما التطرق للأهمية الادخار في شركات التأمين في الاقتصاد الجزائري، وأخيرا دور مؤسسات التأمين في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل واقع تعبئة المدخرات في الاقتصاد الجزائري.

إن اهتمام بموضوع الادخار يتطلب لنا تحليل التطور الحاصل في أهم القطاعات الاقتصادية بالنسبة للدخل والادخار، وأما هذا الأخير فيتفرع إلى فرعين ادخار المحلي فهو عبارة عن مدخرات دولة داخل حدودها فهي تعبر عن مجموع مدخرات القطاع العائلي

وقطاع الأعمال ومدخرات الدولة.أما ثانيا فهو الادخار الوطني الذي يعبر عن الادخار المحلي الناتج عن أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى صافي المعاملات الخارجية (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات للدولة المعنية)، ومنه يمكن تركيز على قطاعات الثلاثة العائلات والمؤسسات والحكومة.

الفرع الأول: مدخرات القطاع العائلي والمؤسسات

والتي هي عبارة عن ما يقوم به الأفراد في تحقيق فائض في دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك منه، بحيث يوجه إلى بواليص التأمين، صناديق التوفير، أو ودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات، وتتوقف مدخرات قطاع العائلي على السياسة المتبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة إتجاه هذه الشركات.

الجدول رقم (2- 14): مدخرات القطاع العائلي الوحدة: مليون دج

السنوات	الاستهلاك العائلي التلقائي	الدخل المتاح الاسمي	الادخار العائلي الاسمي
2001	1 817 277,0	2 354 486,50	537 209,50
2002	1 955 242,0	2 487 934,68	532 692,68
2003	2 090 638,0	2 748 871,32	658 233,32
2004	2 333 218,5	3 141 548,46	808 329,96
2005	2 510 479,4	3 399 945,47	889 466,07
2006	2 647 004,7	3 697 674,70	1 050 670,00
2007	2 908 907,0	4 174 789,19	1 265 882,19
2008	3 274 309,9	4 748 725,35	1 474 415,45
2009	3 677 560,6	5 322 877,36	1 645 316,76
2010	4 043 142,1	6 177 856,26	2 134 714,16
2011	4 470 710,1	7 376 733,94	2 906 023,84
2012	5 123 908,5	8 177 286,43	3 053 377,93
2013	5 674 376,5	9 499 064,11	3 824 687,61
2014	6 162 718,6	10 758 715,89	4 595 997,29
المجموع	**48 689 492,90**	**74 066 509,66**	**25 377 016,76**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

-Rétrospective Des Comptes Economiques De ONS-Janvie2016, 1963-2014,p59-72

-Rétrospective Statistique Algérienne, ONS - Janvie2013,2011-1962.

- Tableau économique d' ensemble ; ONS 2015, (TEE), (1990-2012)

وعلى العموم تكون المدخرات القطاع العائلي على حسب الجدول رقم (2- 14)، بحيث يلاحظ من خلاله أن هناك ارتفاع مستمر في الدخل حيث انتقل من 354 486,50 مليون دج سنة 2001 الى 10 758 715,89 مليون دج، أما الادخار

فقد إرتفع من 209,50 537 مليون دج سنة 2001 الى 997,29 595 4 مليون دج، وهذا راجع إلى الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004 والى النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 -2009 وبعدها جاء البرنامج التكميلي الذي يحقق التنمية الاقتصادية.

يمثل استهلاك المنتوج التأميني من طرف القطاع العائلي حسب الملحق رقم (01) حصة تأمين السيارات نسبة 47.15% أي ما يعادل (436مليار دج)، في حين استهلاك حصة تأمينات الأشخاص 6.93% أي ما يعادل (64 مليار دج)، بالإضافة إلى تأمين النقل و الذي يقدر بـ 7.60% (70 مليار دج)، وكذلك التأمين على القرض الداخلي بـ 0.74% أي (6 مليار دج). وبذلك يصل الإستهلاك الإجمالي للتأمين لدى القطاع العائلي إلى قيمة 926 مليار دج, و هي قيمة صغيرة مقارنة بإجمالي نفقات القطاع.

الفرع الثالث: إدخار الحكومة (الدولة - رصيد الموازنة)

تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها، والى تخفيض نفقاتها بغية تحقيق فائض يوجه إلى تمويل الاستثمار (تكوين رأس مال حقيقي جديد)، أو تودعه كإحتياطي لمواجهة عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة والذي هو عبارة عن زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، وهذا الفائض يعبر عن الادخار الحكومي، وهذا الأخير يتحقق بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية (حصيلة الضرائب المقتطعة نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة) والنفقات الحكومية الجارية.

الجدول رقم (2-15): رصيد الموازنة العامة

السنوات	الإيرادات	النفقات			الرصيد[1]
		الكلية	التسيير	التجهيز	
2001	1234380000	1251794176	836294176	415500000	-17414176
2002	1500250000	1602344167	1053366167	548978000	-102094167
2003	1475440000	1811109900	1141685900	669424000	-335669900
2004	1528000000	1920000000	1200000000	720000000	-392000000
2005	1629760000	2302983000	1255273000	1047710000	-673223000
2006	1683294000	3555428143	1439548823	2115879320	-1872134143
2007	1831288000	3946748625	1652698265	2294050360	-2115460625
2008	2763000000	4882190696	2363188196	2519002500	-2119190696
2009	3178700000	5474574750	2661257650	2813317100	-2295874750
2010	2923400000	6468860823	3445999823	3022861000	-3545460823
2011	2992400000	6618426634	3434306634	3184120000	-3626026634
2012	3455650000	7428667056	4608250475	2820416581	-3973017056

1 -الإشارة السالبة في الرصيد تدل على عجز الميزانية والموجبة تدل على الفائض.

2013	3820000000	6879821144	4335614484	2544206660	-3059821144
2014	4218180000	7656166576	4714452366	2941714210	-3437986576

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على قوانين المالية لسنوات 2001الى 2014.

وعند تحليل رصيد الموازنة للدولة نلاحظ خلال السنوات من 2001 إلى 2014 وهذا حسب الجدول رقم (2-15)، فقد عرفت الميزانية عجزا ملحوظا، فرغم الزيادة في الإيرادات إلا أن زيادة النفقات قد فاقت ذلك، وهذا راجع إلى عاملين أساسين:

العامل الأول: هو الانخفاض النسبي لأسعار النفط خلال السنتين 2001-2002 من 28.5 سنة 2000[1] إلى 25.2 و 24.3 دولار للبرميل في 2002، 2001 على التوالي والى إستعمال سعر مرجعي سنة 2008 بـ 19 دولار للبرميل وفي سنة 2010 بعد سلسلة من الضغوطات التي مارسها نواب المجلس الوطني على الحكومة لإبقاء السعر المرجعي السابق 37 دولار للبرميل خوفا من أن يكون العجز في الميزانية كبيرا، وعليه لم يتغير خلال سنتين 2011-2012.

العامل الثاني: فهو شروع الدولة بتطبيق سياسة الانتعاش الاقتصاد وسياسة إقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة ركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الإسكان بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة، وكله هذا نتيجة عودة الاستقرار السياسي وتراجع وتائر الاضطراب[2].

وإن زيادة حجم الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة هو سياسة مالية تستخدمها بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي وتعمد الدول النامية على هذه السياسة بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة[3].

المطلب الثاني: أهمية الادخار في شركات التأمين في الاقتصاد الجزائري.

إن شركات التأمين هي وسيط إدخاري في المدى الطويل وليس القصير، والتي تصنف إلى شركات تأمين الأشخاص التي تتضمن تشجيع الجميع على الادخار وتعبئة المدخرات

[1] -سنة 2000 إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر وهدفه امتصاص فائض الايرادات النفطية في ميزانية الدولة وكذلك تسوية وسد عجز الميزانية الجزائرية.

[2] – بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص ص 250-251 .

3 – غدير، هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري" دمشق الهيئة العامة السورية للكتاب،2010، ص125.

بطريقة أفضل من الادخار الذي تحققه المصارف، إذ أن الادخار في المصارف يتصف بسهولة سحب الرصيد المدخر، أما الادخار في التأمين على الأشخاص فإن الغالبية العظمى من الوثائق يكون فيها السحب بعد إنقضاء ثلاث سنوات من بداية سريان العقد، ويأخذ التأمين على الحياة صور عديدة، إلا أن الصور المألوفة والأكثر إستعمالا هي التأمين في حالة الوفاة، التأمين لحالة البقاء وكذا التأمين المختلط.

الجدول رقم (2-16):حجم المدخرات المعبئة من طرف وعاء التأمينات على الأشخاص

السنوات	الكثافة السكانية (مليون دج)	تأمينات الأشخاص	اجمالي الادخار العائلي	نسبة التأمينات الأشخاص إلى الادخار العائلي% (*)	نسبة النمو (التطور) % (*)	الناتج الداخلي المحلي (PIB)	نسبة النمو (التطور) %(*)	نسبة مساهمة التأمين في الاقتصاد(*)
2001	30879,0	1003	537 209,10	0,19	-	4222	-	0,238
2002	31357,0	1148	532 692,70	0,22	14,46	4546	7,67	0,253
2003	31848,0	1176	658 232,92	0,18	2,44	5267	15,86	0,223
2004	32364,0	1736	808 330,00	0,21	47,62	6127	16,33	0,283
2005	32906,0	2604	889 466,10	0,29	50,00	7499	22,39	0,347
2006	33481,0	3045	1 050 670,00	0,29	16,94	8460	12,82	0,360
2007	34096,0	3533	1 265 882,17	0,28	16,03	9306	10,00	0,380
2008	34591,0	5430	1 474 415,54	0,37	53,69	11043	18,67	0,492
2009	35268,0	5759	1 645 316,67	0,35	6,06	10034	- 9,14	0,574
2010	35978,0	7179	2 134 714,16	0,34	24,66	12049	20,08	0,596
2011	36717,0	7043	2 906 023,84	0,24	- 1,89	14519	20,50	0,485
2012	37495,0	7499	3 053 377,93	0,25	6,47	15843	9,12	0,473
2013	38297,0	8034	3 824 687,61	0,21	7,13	16644	5,06	0,483
2014	39114,0	8976	4 595 997,29	0,20	11,73	17205	3,37	0,522

المصدر: بناءا على تقرير مديريات التأمين للسنوات 2001-2014.

Rétrospective Des Comptes Economiques De ONS-Janvie2016, 1963-2014,p72

(*) قيم محسوبة من طرف الطالبة.

الشكل رقم (2-6): نسبة تطور مساهمة التأمين في الاقتصاد للفترة2001-2014

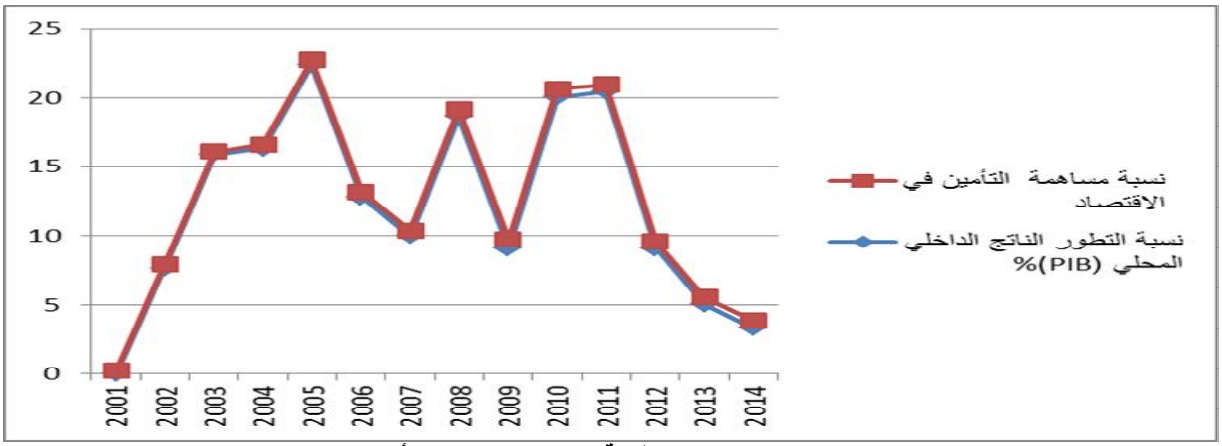

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول أعلاه

ومن خلال الجدول رقم (2-16) إن حجم المدخرات في وعاء التأمينات على الأشخاص قد عرف نمو متذبذب في معظم السنوات، حيث كانت معدلات النمو خلال السنتين 2004 ،2005 مرتفعة، حيث بلغت 47% و 50 % على التوالي، ويمكن إرجاع هذا النمو إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال سنة 2004.

وعلى العكس من ذلك انخفاض نسبة النمو خلال السنتين المواليتين 2006 ،2007 إلى 16.26 % في المتوسط، إلى أن ارتفع نمو خلال سنة 2008 بنسبة 53.69%، على خلاف ذلك تراجع النمو خلال الفترات المتبقية فقد كانت معدلات النمو ضعيفة جدا بإستثناء سنة 2010 حيث قدر بـ24.66%، أما في سنة 2011 تدهور في معدل النمو إلى نسبة (-1.89) بالرغم من ارتفاع الادخار لنفس السنة، ومن ثم رجع معدل النمو إلى معدلات موجبة وبنسب متدنية بحيث بلغ 2014 نسبة 11.73%.

وعن مدى مساهمة هذا الوعاء في تجميع مدخرات القطاع العائلي، فيمكن القول أن هذا الوعاء قد أدى دورا ضعيفا جدا في عملية التعبئة إذ لم تتجاوز نسبة المدخرات من خلاله 2% من إجمالي الادخار العائلي خلال السنوات من 2001 إلى 2007، وبعدها إرتفع إلى 3% خلال السنوات 2008 إلى 2010، وتراجع إلى نسبة 2%سنة 2011، وهذا راجع إلى نقص الوعي التأميني و ضعف الأوعية المساهمة في تجميع مدخرات القطاع العائلي بالجزائر.

أما مدى مساهمة التأمين في الاقتصاد، فيمكن القول أن تطور التأمين خلال السنوات 2001 إلى 2014 في تطور ملحوظ بحيث إحتل نسبة 41% في المتوسط، وخلال سنة (2001-2010) دخلت الجزائر في مرحلة إقتصادية جديدة مبنية على إتباع سياسة مالية توسعية، فقد عرف إرتفاع في متوسط نمو التأمين بـ37.46 % وفي المقابل عرفت هذه الفترة قيام الدولة بإعداد برامج تنموية بداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي كان هدفه إنعاش الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، بالمقابل الفترة (2011-2014) هناك تذبذب في النمو بنسب متقاربة بحيث قدرت نسبة 47.3% خلال 2012 إلى أن ارتفع في سنة 2014 إلى 52.2%.

وعليه تتسم هذه المدخرات في الجزائر بالضآلة ولا بد من تعزيز الجهود للرفع من مستوى مدخرات هذا القطاع ومن أهم الوسائل التي يمكن إستخدامها في هذا المجال مايلي:

– تنمية الوعي الإدخاري بين المواطنين والتوعية الكافية بفائدة الادخار في تأمين مستقبلهم.

– التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين.

– تأمين إستقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار وذلك ضمانا لتشجيع الأفراد على إقتنائها والإحتفاظ بها.

–زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق التوفير البريدي وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

المطلب الثالث: دور مؤسسات التأمين في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

يعتبر التأمين أحد أهم الأوعية الادخارية والتمويلية في الاقتصاد بالرغم من تطوره الضئيل، والذي يجب أن يقوم أولا على تراكم محلي لرأس المال وأن مثل هذا التراكم لرأس المال يفترض للوهلة الأولى تعبئة فعالة للادخار وذلك من خلال التطرق الى تطور كل من الناتج الداخلي الخام في الجزائر وإلى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014.

الفرع الأول: تطور الناتج الداخلي الخام(PIB) في الجزائر

يرتبط نشاط التأمين ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي بحيث يمول الاقتصاد الوطني عن طريق حقنه بموارد مالية، والتي تقوم على رقم الأعمال الإجمالي لكن دون إحتساب قيمة الموافقات الدولية في حجم الناتج الداخلي الخام (PIB)، ومن ذلك نستنتج معدل الاختراق التأميني[1] والذي يبين لنا مدى مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (2-17):تطور قطاع التأمين الجزائري في تمويل التنمية –معدل الاختراق للفترة2001-2004

	2001	2002	التطور% (2002-2001)	2003	التطور % (2003-2002)	2004	التطور % (2003-2004)
رقم الأعمال (خارج الموافقات الدولية)	21,845	29,008	33	31,273	8	35,849	15
الناتج الداخلي المحلي (PIB)	4222	4546	8	5267	16	6127	16
معدل الاختراق	0,52%	0,64%	0	0,59%	0	0,59%	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

[1] معدل الاختراق التأميني للاقتصاد= رقم الأعمال لقطاع التأمين (خارج الموافقات الدولية / الناتج الداخلي الخام (PIB)

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004

جدول رقم (2-18):تطور قطاع التأمين الجزائري في تمويل التنمية –معدل الاختراق للفترة2005-2008

	2005	التطور % (2005-2004)	2006	التطور % (2006-2005)	2007	التطور % (2007-2006)	2008	التطور % (2008-2007)
رقم الأعمال (خارج الموافقات الدولية)	41,647	16	46,504	12	53,861	16	68,009	26
الناتج الداخلي المحلي (PIB)	7499	22	8460	13	9306	10	11043	19
معدل الاختراق	0,56%	0	0,55%	0	0,58%	0	0,62%	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007- 2008

جدول رقم (2-19):تطور قطاع التأمين الجزائري في تمويل التنمية –معدل الاختراق للفترة2009-2014

	2009	التطور (2009-2008)	2010	التطور (2010-2009)	2011	التطور (2011-2010)	2012	التطور (2012-2011)	2013	التطور (2013-2012)	2014	التطور (2014-2013)
رقم الاعمال (خارج الموافقات الدولية)	77,678	14	81,082	4	87,329	8	100,182	15	114,885	15	125,472	9
الناتج الداخلي المحلي (PIB)	10034	-9	12049	20	14519	20	15843	9	16644	5	17205	3
معدل الاختراق	0,77%	0	0,67%	0	0,60%	0	0,63%	0	0,69%	0	0,73%	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2009-2010-2011- 2012-2013-2014

والشكل رقم (2-7) تطور قطاع التأمين الجزائري في تمويل التنمية –معدل الاختراق للفترة2001-2014

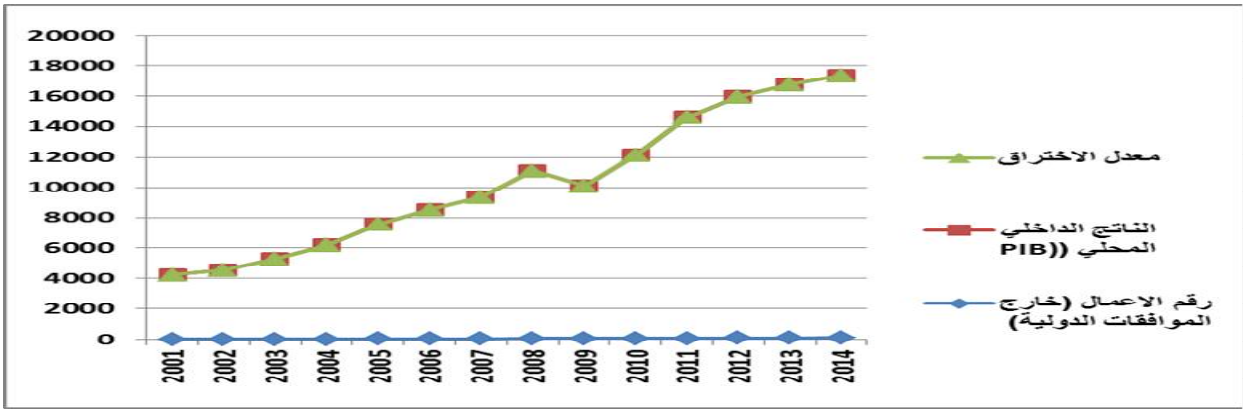

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

وعليه، ومن خلال الجدول رقم (2-17) حقق قطاع التأمين الجزائري رقم أعمال خارج موافقات الدولة مبلغ 21.845 مليار دج خلال سنة 2001، أما الناتج الداخلي الخام لنفس السنة قدر بـ 4222 مليار دج، وبالتالي يكون معدل الاختراق التأمين في الاقتصاد الوطني هو 0.52% وهنا عرف المؤشر تحسن حيث إرتفع إلى 0.64% سنة 2002، وبلغ الناتج الداخلي الخام بـ 4546 مليار دج بنسبة نمو تقدر بـ8 %، ونفس الشئ بالنسبة إلى إنتاج التأمينات (رقم الأعمال) حيث ارتفع بنسبة 33% مما أدى إلى تحسن في معدل الاختراق 0.64% وبالتالي إلى تحسن مساهمة قطاع التأمين في الموارد إقتصاد الوطني، ومنه بدأ هذا المعدل في تذبذب وانخفاض إلى أن وصل 0.59% سنة 2004، ويلاحظ في الجدول رقم (2-18) عودة النسبة للإرتفاع واستقرت سنة 2007 بنسبة 0.58 %.

ومرة أخرى سجل هذا المعدل في إرتفاع في سنة 2009 مقارنة بنسبة 2008 فقد سجل نسبة 0.77% وهذا ما يبرزه الجدول رقم (2-19) ، لكن تراجع هذا المعدل في سنة 2011 نسبة 0.60%، لكن وخلال السنوات 2014،2013،2012 تحسن المعدل بصورة ضعيفة حيث سجل نسبة 0.63%،0.69%،0.73% على التوالي، وهي مساهمة قطاع التأمين في موارد الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة والى تطور في إنتاج التأمينات من جهة ثانية، وخلال الفترات من 2001 إلى 2014 حقق إنتاج إضافي قدر بـ83 مليار دج.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف شركات التأمين المختلفة يبقى سوق التأمين أقل من المستوى المطلوب وهذا ما يوضحه معدل الاختراق الذي يزال أقل من 1% في جميع السنوات.

الفرع الثاني: مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي

ولتحديد مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي اعتمدنا الى مايلي:

جدول رقم (2-20): نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014

الوحدة :مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رقم الأعمال	21,845	29,008	31,273	35,849	41,647	46,504	53,861
الناتج الداخلي المحلي (PIB)	4222	4546	5267	6127	7499	8460	9306
نسبة مساهمة قطاع التأمين في النموالاقتصادي	0,00517	0,00638	0,00594	0,00585	0,00555	0,00550	0,00579
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
رقم الأعمال	68,009	77,678	81,082	87,329	100,182	114,885	125,472

الناتج الداخلي المحلي (PIB)	11043	10034	12049	14519	15843	16644	17205
نسبة مساهمة قطاع التأمين في النموالاقتصادي	0,00616	0,00774	0,00673	0,00601	0,00632	0,00690	0,00729

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

والشكل رقم (2-8) نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014

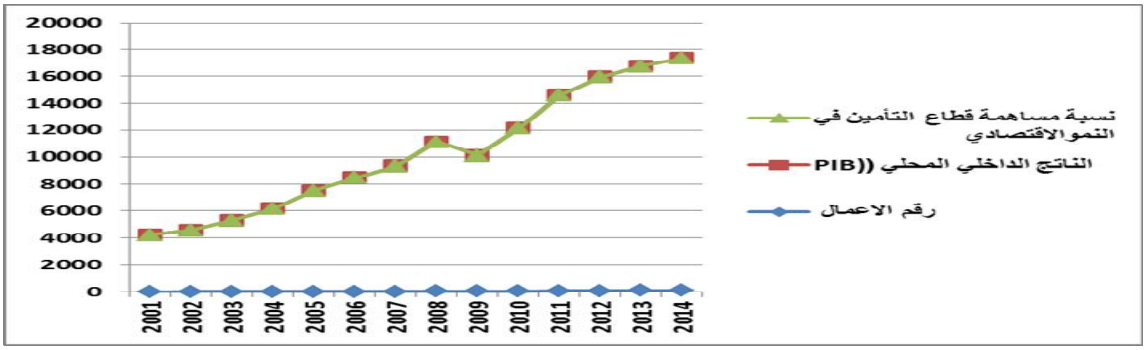

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

من الجدول رقم (2-20) نستنتج أن تقديرات نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في تزايد عبر الفترات المختلفة من 2001 إلى 2014، فعند انخفاض الناتج المحلي الخام خاصة في سنة 2009 ارتفع إنتاج التأمينات بـ77 مليار دج، كما نلاحظ أيضا هناك تذبذب في نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي خلال نفس السنوات حيث تتراوح ما بين نسبة 0.0051 سنة 2001 و 0.0072 سنة 2014، في الوقت الذي تعيش فيه سوق التأمينات في الجزائر فترة صعبة بفعل الأزمة الاقتصادية التي مست كل المجالات، وعليه يتطلب النهوض بقطاع التأمين إصلاحات كبرى، ولتطوير قطاع التأمين لرفع مساهمته في التنمية الاقتصادية يمر حتما عبر سبيل تكثيف التوعية بغية غرس ثقافة التأمين لدى المواطن مع تنويع شركات التأمين لمنتجاتها وبأسعار تنافسية.

ومن خلال ذلك يمكن تحديد المتوسط الحقيقي لمساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي، والذي يمثل حاصل قسمة مجموع نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي على مجموع عدد السنوات، وبالتالي يكون المتوسط الحقيقي لمساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي بنسبة 0.00624%، وهذه النسبة ضئيلة جدا لتحقيق التطور الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني

شهد سوق التأمين عدة تحولات وإصلاحات التي طرأت على قطاع التأمين، والى القوانين التي تضبط النشاط التأمين للحفاظ على أموال المؤمن لهم من الضياع، فقد ألزمت الدولة شركات التأمين أن ترفع رأسمال من خلال المرسوم التنفيذي 09-375 الصادر في 16 نوفمبر 2009 حيث جعلت رأسمال التأمين على الأشخاص 1 مليار دج عوضا عن 20 مليون دج، أما شركات التأمين على الأضرار فأصبح 2 مليار دج عوضا عن 500 مليون دج.

ولقد تميز سوق التأمين الجزائري بسيطرة كلية نسبيا للشركات العمومية (SAA ,CAAT ;CAAR,CASH)، وهذا راجع إلى برنامج إنعاش الاقتصادي سنة (2001-2004) وبرنامج النمو الاقتصادي (2005-2009)، والى تميز الاقتصاد الجزائر بمرحلة التوسع المالي (2001-2014) إذ تعد الفترة المثلى للأداء الاقتصادي مقارنة بالفترات السابقة ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وما حققته من فوائض مالية.

وقطاع التأمين أحد آليات تعبئة المدخرات لتمويل النشاط الاقتصادي، وذلك وفقا للأقساط التأمين التي تعمل على تجمع مبالغ نقدية كبيرة التي تحتفظ بها شركات التأمين، بحيث توفر رأسمال جد كبير وهام للإقتصاد الوطني بإستغلاله بطريقة مثلى لتحقيق دوره الادخاري والاستثماري حتى يسهم في زيادة الناتج المحلي والى تمويل التنمية الاقتصادية.

وعلى العموم، فبالرغم من النمو المسجل في نشاط قطاع التأمينات الجزائرية خلال سنوات الدراسة (2001-2014) والذي قدر بـ 0.0062% إلا انه لاحظ ضعف إسهام هذا راجع إلى ضعف الوعي التأمين والمعتقدات الدينية.

وللنهوض بقطاع التأمين الجزائري يجب تتبع سياسة توظيف الأموال جيدة ومخطط لها مسبقا حتى يكون لها عوائد مالية أكبر، وذلك بإعتماد على تنويع المحفظة الاستثمارية للشركة وإستغلال المدخرات أحسن إستغلال.

خاتمة عامة

لقد استهدفت دراستنا والموسومة بـ"**دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**" الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي قمنا بطرحه، والإجابة عليه من خلال الدراسة التطبيقية على الاقتصاد الجزائري، وذلك بالإسقاط على أحدى أهم المؤسسات المالية غير مصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لذلك من خلال تعبئة مدخرات وحدات الفائض المالي سواء بالاختيار او الإجبار.

❖ **نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج هي:

أ. نتائج الجانب النظري:

- تسعى شركات التأمين إلى تكوين أموال طائلة، مستوجب عليها أن تستثمرها حتى تغطي إلتزاماتها المتوقعة مستقبلا، والى تنمية أموالها عن طريق التوظيفات المالية وتحقيق مكاسب وعوائد من جراء الاحتفاظ بها إلى حين إرتفاع قيمتها ومن ثم إعادة بيعها؛
- تنوع أدوات تعبئة مدخرات شركة التأمين من وثائق فردية وجماعية.
- تقوم شركات التأمين بتدعيم الائتمان عن طريق توظيف الأموال في السندات التي تصدرها الدولة وتغطية القروض العامة المساهمة في إستثمارات المشروعات العامة.
- إستعانة شركة التأمين بالخبراء والإحصائيين لدراسة المخاطر ومحاولة تجنب وقوعها مما يضمن الاستقرار للمشاريع.
- النشاط التأميني والنشاط الاستثماري هما ضروريان لشركة التأمين فكل منهما يكمل الأخر ويعتمد عليه، فالأموال التي تحصليها في صورة أقساط يتم اقتطاع جزء لتمويل الاستثمارات، وعوائدها تدعم النشاط التأميني وتحول خسائره إلى أرباح.

ب.نتائج الجانب التطبيقي:

- لقد أدت الإصلاحات التي باشرتها السلطات المركزية إلى إحداث تحول مرحلي من إقتصاد مخطط مركزي إلى إقتصاد حر قائم على آليات السوق الذي أثر على هيكل

سوق التأمين الجزائري ففي جانب الإنتاج نجد رقم الأعمال 125.47 مليار دج مقارنة بالسنوات ما قبل الإصلاحات، وهذا راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والنمو الاقتصادي (2005-2009).

- تقيد شركات التأمين بنسبة التوظيفات المالية المحددة وفق القانون لسنة 2002 والتي تفرض وجوب توظيف50% من مجموع أموالها في السندات الحكومية، و20%ودائع لأجل، 10% على الأكثر سوق العقار، إلى جانب 15% مساهمة في رأسمال شركات أخرى، بالإضافة إلى تقيدها بالشكل التقليدي(الأسهم-السندات) وهذا يعني أن سوق المالي الوطني لايزال في مراحله الأولى.
- ضعف الحصص السوقية لشركات العمومية (SAA ,CAAT,CAAR,CASH) بالرغم من سطرتها على السوق التأمينية.
- تدهور في سوق التأمين في الجزائر راجع إلى إنعدام تسديد التعويضات والتي تستغرق مدة طويلة قد تصل إلى 5 سنوات أو أكثر حسب المؤمن لهم.
- يلجأ قطاع التأمين لتوظيف عقارات بدلاً من التوظيف في السوق المالية بسبب غياب سوق مالية نشطة وذات فعالية في الأداء.
- ضعف مساهمة شركات التأمين في تجميع وتعبئة المدخرات قطاع العائلي بحيث لم يتجاوز 2% من إجمالي الادخار العائلي خلال الفترة 2001-2014 بسبب نقص الوعي التأميني.
- إن الأفكار السائدة لدى المجتمع باعتبار أن شركات التأمين هي مجرد وسيلة حماية وتوفير الأمن فقط، بل تعد ركيزة من ركائز الاقتصاد لمساهمتها في تنشيط الاستثمار.

❖ **اختبار الفرضيات:**

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيتين التي تم وضعهما كإجابتين أوليتين على التساؤلين الواردين في الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- **<u>الفرضية الأولى:</u>** " **تعمل مؤسسات التأمين في عملية تكوين رؤوس الاموال على تحصيل الاقساط وكذا على توظيفها للحصول على العائد من أجل توفير التمويل عن طريق الوساطة المالية.**" توصلنا إلى ان مؤسسات التأمين لم تبقى في نشاطها التقليدي في التكوين الرأسمالي وإنما طورته إلى الاستثمارات المالية في العديد من المجالات، **<u>وهذا ما ينفي فرضيتنا</u>**؛
- **<u>الفرضية الثانية:</u>** " **يعد توظيف التكوين الرأسمالي لمؤسسات التأمين في الاقتصاد الجزائري هو أهم قناة تمويلية للنشاط الاقتصاد الجزائري**"، نتيجة لضعف الأسواق المالية وعدم نشاطها للمستوى الذي يسمح لها بتمويل الاقتصاد الوطني فإن مؤسسات التامين مارست نشاطها المالي في جانب التوظيفات المالية لا غير، **<u>وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا</u>**؛

❖ **التوصيات:**

في ظل انفتاح سوق التأمين وإشتداد المنافسة تبقى شركات التأمين الجزائرية تشهد جملة من النقائص التي تجعلها دون مستوى التطلعات، وعليه يمكن إدراج جملة من التوصيات:

- ضرورة رفع القيود التشريعية المفروضة على نشاط التأمين لإعطاء شركات التأمين حرية أكبر في عملية تعبئة المدخرات وتوظيف الأموال لتمويل التنمية الاقتصادية.
- لتحسين أداء مستوى التأمين في الجزائر يجب على شركات زيادة الحملات الإعلانية والإعلامية لتوضيح مدى أهمية أنواع التأمين في حياة الفرد والمجتمع، وذلك من خلال مجلات أو جرائد أو كتيبات، أو عقد ندوات تثقيفية عبر جميع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع بأهمية العملية التأمينية ومدى الفوائد التي تعود عليهم من وراء ذلك.
- إعادة بناء الثقة بين المؤمن لهم والشركة وذلك من خلال الحفاظ على حقوقه ومصلحته العامة من قبل الشركة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى التغطية لكافة التعويضات والتسديد الفوري للمؤمن، وعدم جعل المؤمن مضطرا للجوء إلى القضاء

للحصول على حقه في التأمين، لان صناعة التأمين تصب في الإنتاج الوطني فيجب الاهتمام بمصلحة الفرد بدل عن الشركة.

- زيادة تنوع الاستثمارات لشركات التأمين في مختلف مجالات يعمل على تحسين أداء مستوى هذه الشركات ويزيد من مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- على الحكومة الجزائرية تفعيل دورها في تخفيف معدل البطالة، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، وذلك لان الأفراد الذين لا يقبلون على التأمين إذا كانوا في حالة عدم العمل وبالتالي عدم القدرة على الالتزام بتسديد أقساط التأمين.

❖ **آفاق الدراسة:**

يعد موضوع تمويل التنمية الاقتصادية وتعبئة المدخرات من المواضيع التي اسيل عليها الكثير من الحبر، لكن اذا ما تم ربط هذين المتغيرين بمصادر أكثر تخصصا في مجال تعبئة الموارد المالية وإعادة توجيهها من طرف هذه المصادر لتمويل التنمية قد يطرح عدة وجهات نظر، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمؤسسات قد كيفت نشاطها ويتعلق بالمؤسسات المالية غير المصرفية ومنها مؤسسات التأمين، فإن الأمر يصبح خصبا للدراسة، خاصة بالنسبة لجوانب القصور في الدراسات السابقة ودراستنا هذه، وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن ان تصلح مجالا للدراسة ومن اهمها:

1-تحليل أسباب انخفاض مساهمة قطاع التأمين في سوق الأوراق المالية الجزائري.

2-تحليل العوامل المؤثرة على أداء محفظة استثمارات المؤسسات المالية غير مصرفية الجزائرية.

3-النشاط المالي للمؤسسات المالية غير المصرفية بعد مرحلة النفط.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

1-حسين معوض، تنمية مهارات العاملين في شركات التأمين، الكويت،1996.

2-حربي محمد عريقات،سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر، عمان،2008.

3-شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة،2005.

4-صبح محمود، الابتكارات المالية، ط1، بدون دار نشر،1998.

5-عبد الغفار حنفي ورسمية قرياص، الأسواق المالية، البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار، مركز الإسكندرية للكتاب، دط،1999.

6-عبد الغفار حنفي ورسمية قرياص، أسواق المال، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر،2003.

7-عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية،مصر،2007.

8-عطية أحمد صلاح، محاسبة الشركات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2003.

9-عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1،2011.

10- غدير هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد الدوري، دمشق الهيئة العامة السورية للكتاب،2010.

11- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

12- محمد محمود الداغر، الأسواق المالية (مؤسسات-أوراق-بورصة) ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

13- محمد حسين منصور، مبادئ قانون التامين،دار الجامعية للنشر، مصر،2006.

14- مائيير كوهين، ت، عبد الحكيم أحمد الخزامي، الأسواق والمؤسسات المالية،

15- محمد الهلالي وعبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، جامعة الزيتونة، الأردن،2009.

16- موسى فودة، التحرر المالي في الأردن ما بين النجاح والفشل، شركة ومطبعة الجامعة، عمان، الأردن، 2011.

17- هويشار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء، عمان، الأردن،2003.

2) الرسائل والأطروحات الجامعية:

1-أسيل جميل قزعاط، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين وإستثماراته في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة،2009.

2-بن شيخ عبد الرحمن، اتجاهات تقييم استقرا النظام المالي في الإطار العولمي الجديد-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر،2008-2009.

3-خيري محمد، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2011.

4-ساعد إبتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2008-2009.

5-عبد القادر زيتوني، محددات الادخار القطاع العائلي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2008، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2010.

6-العجاح فاطمة الزهراء، المعلومات محرك لتطوير وتحسين نجاعة الأسواق

المالية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية،2009-2010.

7-العربي نعيمة، دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمات المالية، مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر،2015.

8-كريم زرمان، دراسة تحليلية وتنبؤية لمعدلات الخسارة في شركات التأمينات-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل بقسنطينة منذ 1995 ، مذكرة دكتوراه علوم، جامعة بسكرة 2015.

3) المقالات والملتقيات:

1- نوال قاسم، دور قطاع التأمين في التنمية، مؤتمر إدارة الأعمال حول المستجدات الألفية الثانية بتاريخ 2005/05/03،عمان،الأردن.

2- بارة سهيلة، إستثمارات التأمين ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، العدد 16(2)، 2015.

3- بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2012

4- بربيري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة حسيبة بن بوعلي، عدد 10، جوان 2013.

5- عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع في الجزائر للفترة 99-2009، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 11،2012.

4) القوانين والمراسيم:

1- الجريدة الرسمية، الجزائرية، العدد13،الأمر07/95 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415ه الموافق ل25 يناير1995، المتعلق بالتأمينات، الصادرة بتاريخ 1995/03/08.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن إعتماد شركة التأمين " تأمين لايف الجزائر" شركة ذات أسهم، ص 19.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن إعتماد شركة التأمين " كرامة للتأمين" شركة ذات أسهم، ص 19.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن إعتماد شركة التأمين " شركة تأمين الاحتياط والصحة" شركة ذات أسهم، ص 19.

5- الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

6-المرسوم التنفيذي رقم 114/13 المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين لشركات وإعادة التأمين، سنة 2013 .

7-قانون المالية لسنة 2001، حسب الجريدة الرسمية، العدد80،الموافق ل28 رمضان عام 1421 الصادرة بتاريخ 2000/12/24.

8-قانون المالية لسنة 2002، حسب الجريدة الرسمية، العدد79،الموافق لـ 08 شوال 1422هـ، الصادرة بتاريخ 2001/12/23.

9-قانون المالية لسنة 2003، حسب الجريدة الرسمية، العدد86،الموافق 21 شوال عام 1423 الصادرة بتاريخ 2002/12/25.

10- قانون المالية لسنة 2004، حسب الجريدة الرسمية، العدد83،الموافق 05 ذو القعدة عام 1424 الصادرة بتاريخ 2003/12/29 .

11- قانون المالية لسنة 2005،حسب الجريدة الرسمية، العدد52،الموافق 18 ذو القعدة عام 1425 الصادرة بتاريخ 2004/12/30.

12- قانون المالية لسنة 2006،حسب الجريدة الرسمية، العدد52،الموافق 19 جمادى الثانية عام 1426 الصادرة بتاريخ 2005/12/25

13- قانون المالية لسنة 2007، حسب الجريدة الرسمية، العدد85،الموافق 07 ذو الحجة عام 1427 الصادرة بتاريخ 2002/12/27.

14- قانون المالية لسنة 2008، حسب الجريدة الرسمية، العدد74،الموافق 03 محرم عام 1430 هـ، الصادرة بتاريخ 2008/12/31 .

15- قانون المالية لسنة 2009، حسب الجريدة الرسمية، العدد44،الموافق 04 شعبان 1430هـ، الصادرة بتاريخ 2009/07/26.

16- قانون المالية لسنة 2010، حسب الجريدة الرسمية، العدد78،الموافق 14 محرم 1431هـ، الصادرة بتاريخ 2009/12/31.

17- قانون المالية لسنة 2011،حسب الجريدة الرسمية، العدد80،الموافق 24محرم 1432هـ، الصادرة بتاريخ 2010/12/30.

18- قانون المالية لسنة 2012، حسب الجريدة الرسمية، العدد72،الموافق 04 صفر 1433هـ، الصادرة بتاريخ 2011/12/29.

19- قانون المالية لسنة 2013، حسب الجريدة الرسمية، العدد72،الموافق 16 صفر 1434هـ، الصادرة بتاريخ 2012/12/30.

20- قانون المالية لسنة 2014، حسب الجريدة الرسمية، العدد68،الموافق 28 صفر 1434هـ، الصادرة بتاريخ 2013/12/31.

5) التقارير:

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" الظرف الاقتصادي والاجتماعي " للسداسي الثاني من سنة جوان 2001.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

1) REVUES

1- Rétrospective Des Comptes Economiques De ONS-Janvie2016, 1963-2014
2- Rétrospective Statistique Algérienne, ONS - Janvie2013,2011-1962.
3- Tableau économique d'ensemble ; ONS 2015, (TEE), (1990-2012).

2) Rapport

1- Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001.
2- Rapport de situation générale du secteur des assurance. 2002 .
3- Rapport de situation générale du secteur des assurance.2003
4- Rapport de situation générale du secteur des assurance 2004
3- Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005
4- Rapport de situation générale du secteur des assurance.2006
5- Rapport de situation générale du secteur des assurance .2007
6- Rapport de situation générale du secteur des assurance 2008.
7- Rapport de situation générale du secteur des assurance 2009.
8- Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010
9- Rapport de situation générale du secteur des assurance. -2011
10- Rapport de situation générale du secteur des assurance2012 -
11- Rapport de situation générale du secteur des assurance2013 -
12- Rapport de situation générale du secteur des assurance 2014
13- Rapport d'activite des assurances en algerie,rapport annuel 2001-2004 .
14- Rapport d'activite des assurances en algerie,rapport annuel 2005-2009.
15- Rapport d'activite des assurances en algerie,rapport annuel 2014 .
16- Rapport de ministère des finances 2006
17- l 'Algérie en quelques chiffres n34.Ons.Alger.2005:(2002-2001)
18- l 'Algérie en quelques chiffres n36.Ons.Alger.2006, 2003-2004
19- l 'Algérie en quelques chiffres n39.Ons.Alger.2009,2005-2006
20- l 'Algérie en quelques chiffres n40.Ons.Alger.2010, 2007-2010
21- l 'Algérie en quelques chiffres n42.Ons.Alger.2012, 2011-2012
22- l 'Algérie en quelques chiffres n44.Ons.Alger.2014, 2012-2013.

ملخص:

تعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية جزءا هاما ومتكاملا من النظام المالي، وأحد الوسائل الهامة لتعبئة المدخرات وعلى مساهمتها في العمليات الاستثمارية والتجارية الحيوية للإقتصاد، وخاصة شركة التأمين التي تتميز عن مختلف المؤسسات الادخارية في أنها مؤسسة ادخارية تعبئ الموارد المالية في شكل أقساط وتوظف في ميادين تمكن شركة التأمين من الوفاء بالتزاماتها على أحسن وجه، ونلاحظ أن سوق التأمين الجزائري يواجه اليوم تحديات الانفتاح الاقتصادي في إطار تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، وهذا ما جعلها تبحث عن قنوات جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية، وعليه فالإشكالية المطروحة: إلى أي مدى تساهم مؤسسات التأمين كنموذج للمؤسسات غير المصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري؟.

وحاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على هذه الإشكالية بتبيان قنوات تعبئة المدخرات وتمويل التنمية إستنادا إلى تحليل واقع تعبئة المدخرات في الاقتصاد الجزائري والى أهمية الادخار في شركة التأمين ووصولا إلى دورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: ،شركة التأمين،تعبئة المدخرات، تمويل التنمية الاقتصادية.

Abstract

Non-bank financial institutions are an important and integral part of the financial system and one of the important means of mobilizing savings and their contribution to the vital investment and commercial operations of the economy, especially the insurance company which is characterized from the various savings institutions as a savings institution that mobilizes financial resources in the form of premiums and employs in the fields enables the insurance company to fulfill its obligations to the best,We note that the Algerian insurance market is facing the challenges of economic openness in the context of Algeria's transition to a market economy, This is what made them looking for new channels for the financing of economic development, Accordingly problematique was further compounded: To what extent do insurance institutions contribute as a model for non-bank institutions in mobilizing savings and financing economic development in the Algerian economy?

We have tried through this study,the answer to this problem by showing the mobilization of savings channels and financing for development based on the reality of mobilizing savings in the Algerian economy and the analysis of the importance of saving the insurance company through to its role in financing economic development

Key words: insurance company, mobilizing savings, financing economic development.

الملاحق

تم بحمد الله

السنوات	2001			2002			2003			2004			2005			2006		
الفروع	المبلغ	الحصة	%التغير	المبلغ	الحصة	%التغير	المبلغ	الحصة	%التغير	المبلغ	الحصة	%التغير	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%
تامين السيارات	8 849	41,16	8,50	10268	31,67	15.8	12273	37,70	19.5	15179	42,45	23,00	18872	44,63	24	21082	44,74	12
الأخطار الصناعية	6 254	29,09	11,30	15059	46,45	72.8	12529	38,49	3.9	13974	39,08	11,00	14828	35,07	6	16990	36,06	14,58
النقل	3 440	16,00	16,40	3936	12,14	14.9	4024	12,36	2.2	3943	11,03	2,00	4366	10,32	10,72	4495	9,54	2,95
الأخطار الزراعية	1 872	8,71	51,40	1217	3,75	15,90 -	1640	5,04	14,6-	583	1,63	44,00-	737	1,74	26	569	1,21	-22,79
تامين الأشخاص	1 003	4,66	8,10	1148	3,54	14,80	1176	3,61	2.5	1736	4,85	48,00	2604	6,16	50	3045	6,46	16,93
تامين القرص الداخلي	83	-	51,20	370	-	240,50	274	-	25,9-	83	-	69,00-	228	0,54	175	311	0,66	36,40
الموافقات الدولية	-	-	13,20	422	-	65,00	639	-	54,3	260	-	0	651	1,54	150	628	1,33	-3,53
المجموع	21501	100	11,60%	32420	97,56	33,16%	32555	97	86%	35758	99	12%	42286	100	441,72	47120	100	56,54

السنوات	2007			2008			2009			2010		
الفروع	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	%
تامين السيارات	24552	45,05	16,45	29566	42,98	19,95	35336	45,06	16,32	39644	48,55	12
الأخطار الصناعية	19431	35,65	14,36	25641	37,27	24,21	28532	36,39	10	26506	32,46	-7
النقل	5167	9,48	14,94	5760	8,37	10,29	6185	7,89	6,87	6092	7,46	-1,5
الأخطار الزراعية	520	0,95	-8,61	716	1,04	27,37	1044	1,33	31,41	1237	1,51	18,48
تامين الأشخاص	3533	6,48	16,02	5430	7,89	34,93	5759	7,34	5,71	7179	8,79	24,65
تامين القرص الداخلي	662	1,21	112,86	838	1,22	21	779	0,99	-7,57	364	0,45	-53,27
الموافقات الدولية	637	1,17	1,43	839	1,22	24,07	778	0,99	-7,84	639	0,78	-17,86
المجموع	54502	100	167,45	68790	100	161,82	78413	100	54,9	81661	100	-24,5

السنوات	2011			2012			2013			2014			المبلغ الاجمالي	الحصة
الفروع	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%		
تامين السيارات	43552	49,44	10	52466	51,77	20,46	61310	52,59	16,85	63879	50,91	4,19	436 828	47,15
الأخطار الصناعية	28909	32,81	9,06	32054	31,63	10,87	35424	30,38	10,51	41834	33,34	18	317 965	0,34
النقل	5708	6,48	-6,30	5332	5,26	-6,58	5475	4,70	2,68	6497	5,18	18,66	70 420	7,60
الأخطار الزراعية	1626	1,85	31,44	2247	2,22	38,19	2792	2,39	24,25	3269	2,61	17,08	20 069	2,17
تامين الأشخاص	7043	7,99	-1,89	7499	7,40	6,47	8034	6,89	7,13	8976	7,15	12	64 165	6,93
تامين القرص الداخلي	441	0,50	21,15	535	0,53	21,31	876	0,75	64	1017	0,81	16	6 861	0,74
الموافقات الدولية	819	0,93	28,16	1213	1,20	48,1	2679	2,30	121	0	-	-100	10 204	1,10
المجموع	88098	100	91,62	101346	100	138,82	116590	100	246,42	125472	100	-14,07	926 512	66,02